مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٥٤**

الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشين من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد هرنانديز – ميليان
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/323)

09-38688 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/323)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، الجمهورية التشيكية، كندا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس. وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأونرابل لورنس كانون، وزير خارجية كندا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/323، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد كاي إيدي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيدي (تكلم بالإنكليزية): من المؤكد أن الحالة الراهنة في أفغانستان هي أكثر حالة معقده شهدناها في العديد من الأعوام. ومع ذلك، وإذا أديرت الحالة بشكل جيد، فإنني أعتقد أنه في وسعها أيضا أن تصبح نقطة تحول في جهودنا لإنهاء الصراع. والحالة معقدة لأنه تعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار العديد من الآفاق والعمليات في وقت واحد، وخاصة الحاجة إلى ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية ويمكن أن تكون نتيجتها مقبولة للشعب، وضرورة تنشيط التطورات المبشرة والإيجابية التي حصلت في العديد من القطاعات بالرغم من الضجة الناجمة من الحملة الانتخابية وموسم للقتال العنيف، وضرورة النظر إلى ما بعد الانتخابات وتشكيل جدول أعمال أكثر تركيزا للأعوام الخمسة المقبلة، وهو جدول أعمال سيتعين أن يشمل عملية للسلام ذات مصداقية بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة. وأقول نحن، ولكن بطبيعة الحال، وفي جميع تلك العمليات فإن المؤسسات الأفغانية والشعب الأفغاني هو الذي سيتعين عليه أن يضطلع بالدور الريادي.

وكما هو الحال دائما، لا بد أن يكون دور المجتمع الدولي هو تقديم الدعم الكامل.

إن الانتخابات التي تجرى في آب/أغسطس تتعلق بأكثر من اختيار زعماء أفغانستان في المستقبل. فهي تتعلق بتعزيز ثقة الشعب بالعمليات الديمقراطية وتتعلق بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان. وهي لا تتعلق بمن سيقود أفغانستان فحسب، بل تتعلق أيضا بشرعية القيادة. ولذلك دعوت جميع المرشحين إلى خوض الحملات الانتخابية بشرف وبإنصاف. وأي حملة انتخابية ستكون انقسامية دائما، ولكن في هذا البلد وفي هذه المرحلة من الأهمية الجوهرية بمكان أن تدار خلافات الحملات الانتخابية وأن تستبدل بوحدة الهدف في بناء البلد عندما يجري تنصيب رئيس الجمهورية المقبل. وعلى جميع المرشحين أن يضعوا في الاعتبار ذلك الهدف الطويل الأجل.

إنني دعوت المؤسسات الحكومية والموظفين إلى المحافظة على الحياد خلال جميع مراحل العملية الانتخابية. وكما يعلم أعضاء المجلس، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بشأن عدم تدخل مؤسسات الدولة. وأكد لي الوزراء ورؤساء المؤسسات الأمنية، في العديد من مناقشاتي معهم، على عزمهم على حماية نزاهة مؤسساتهم. ونحن سنحافظ على استمرار الحوار معهم جميعا بغية معالجة حالات التدخل عند حصولها.

كما أنني دعوت جميع المرشحين إلى تجنب أي عبارات تحريضية وإلى إدارة حملات مركزة على رؤيتهم لمستقبل أفغانستان. ونحن بحاجة إلى خوض حملات تكون مركزة ليس على من سيقودون البلد فحسب ولكن أيضا على الاتجاه الذي سيقودونه إليه. وناشدت المجتمع الدولي تجنب أي تدخل أو مظهر للتدخل في عملية الانتخابات. ومن شأن أي تدخل أن يؤدي إلى تقويض شرعية العملية، فضلا عن تقويض ثقة الشعب بزعمائه في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، من شأن التدخل أن يضر بقدرة الحكومة المقبلة على جمع الشعب الأفغاني في أي عملية سلام ذات مصداقية. وليس في مصلحة أي شخص أن تكون نتيجة الانتخابات موضع تنازع من جانب الشعب وتضر بشرعية الحكومة المقبلة.

وتلك العناصر – عدم التدخل، وإجراء مناقشة شريفة ومركزة على السياسيات والحياد الدولي التام – عناصر بالغة الأهمية لتكافؤ الفرص بين الجميع، الذي نسعى جميعا لتحقيقه. وبطبيعة الحال، فإن العنصر الآخر هو قدرة المرشحين على خوض حملاتهم الانتخابية. وأنا أشعر بالتشجيع إذ أشهد أن وسائط الإعلام الأفغانية ستعقد عددا كبيرا من المناظرات الرئاسية خلال الحملة. وأدعو جميع وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام العام، إلى كفالة أن يحظى المرشحون بتوفير سبل الوصول على نحو عادل إلى وسائط الإعلام. وعرض وزير الداخلية توفير حماية مباشرة للمرشحين خلال خوضهم للحملات. وعرض وزير الدفاع نقل المرشحين، في حدود قدراته. وسيسهم كلا التدبيرين في خوض حملة ذات مصداقية.

وقبل أسبوعين، قمت بزيارة إلى ما يسمي بمركز اتصال، حيث يمكن للناخبين أن يتصلوا لتوجيه أسئلة بشأن الانتخابات. ويتلقى المركز الآن حوالي ٢٥ ٠٠٠ اتصال كل أسبوع من الناخبين في جميع أنحاء البلد، وخاصة الناخبين الشباب. وهو جزء هام من جهود برنامج الاتصال التابع للجنة الانتخابات المستقلة من أجل حشد الناخبين. وناشدت الأمم المتحدة، وما زالت تناشد، جميع الناخبين المشاركة في عملية الانتخابات. وتلك المشاركة أمر أساسي لشرعية نتائج الانتخابات ولقوة المؤسسات المنتخبة بشكل ديمقراطي في المستقبل. ونوجه دعوتنا إلى جميع الأفغان بدون استثناء.

إن تقرير الأمين العام (S/2009/323) يصف بعض التقدم المحرز الذي شهدناه خلال الأشهر الأخيرة في تعزيز المؤسسات الأمنية، وإصلاح القطاع الزراعي والقطاع الخاص، وتحسين تحصيل الإيرادات والتنسيق الداخلي للحكومة ووضع برامج شاملة لبناء القدرات المدنية. ولا بد أن أقول إن هناك زخما جديدا تماما في تلك المجالات. ولكنني أخشى أن تستوعب هذه الضجة الناجمة من الحملة الانتخابية وموسم القتال المزيد من الطاقة والاهتمام بحيث تغطي على الاتجاهات الإيجابية وتؤثر على الزخم الذي نشأ الآن. وإذا لم ننجح في المحافظة على الزخم، فإنني أخشى أن نشهد ركودا جديدا والمزيد من الإحباط فيما بين الجمهور.

وبالطبع تلك الاتجاهات الإيجابية ناجمة بالدرجة الأولى من الوزارات الأفغانية المختصة. ولكنها ناجمة أيضا من التزام قوي وطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. ولا بد أن نظل ثابتين في ذلك الالتزام الطويل الأجل، الذي سيتوقف عليه استمرار أحرز التقدم. ومع ذلك، فإن إحراز التقدم سيتوقف أيضا على القدرة القصيرة الأجل على انتهاز الفرص الجديدة.

إن العمل المستمر الآن في وزارة الزراعة سيسفر عن تقييم للفجوة واقتراحات لكيفية إصلاح القطاع الزراعي. وسيسفر العمل الجاري في وزارة المالية عن قائمة من الأولويات لجهود بناء القدرات المدنية. وستتم مناقشة جميع تلك المواضيع في اجتماع مجلس التنسيق والرصد المشترك المقرر عقده في ظرف بضعة أيام. كما سيسفر العمل عن وضع خطة للمزيد من التحصيل الطموح للإيرادات. وستسفر الجهود المستمرة التي تبذلها وزارة الداخلية والمجتمع الدولي عن اقتراحات لتعزيز الشرطة الوطنية الأفغانية وإصلاحها. وعندما تقدم لنا تلك الاقتراحات، لا بد أن نتمكن من الاستجابة لها بسرعة وبمرونة. ولا يمكننا أن نطلب من السلطات الأفغانية عاما بعد عام معالجة شواغلنا، ولكن عندما يستجيب أي وزير نرد بأن ميزانية هذا العام لن تمكننا من الاستجابة. وأود أن أورد نموذجا واحدا.

ففي ربيع هذا العام، طلب وزير الزراعة تقديم مساهمة بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار لشراء بذور القمح لتمكين المزارعين من زراعة محصول العام المقبل. وبالرغم من عدد من النداءات، لم يكن بالإمكان تقديم الموارد المطلوبة. ولا يمكننا أن ننتهي إلى حالة يتعين فيها أن نلجأ إلى بيل غيتس لتلبية الاحتياجات العاجلة من هذا النوع. وإذا استجبنا بسرعة وبفعالية عندما تحصل تطورات جديدة وتدعو إلى التشجيع، فإن ذلك سيحفز حصول تطورات مماثلة في قطاعات أخرى. ولكننا إن لم نتمكن من الاستجابة، فإنني أخشى أننا قد نواجه انتكاسات حتى في المجالات التي يمكن أن نشهد فيها الآن إحراز تقدم.

ولكن لا بد لي من أن أشدد على أننا نشهد أيضا بعض الاتجاهات الجديدة والواعدة في أداء المجتمع الدولي. فاستعراض السياسات الإنمائية للولايات المتحدة على مدى الأسابيع الماضية أسفر بصورة خاصة عن نتائج هامة. وإنني أرحب بالاستعداد لدعم البرنامج الزراعي الوطني الجديد وخطط الحكومة لبناء قدرة المدنيين وجمع الضرائب. وثمة اتجاه لدعم خطط أفغانستان وأولويات أفغانستان على نحو أكثر سخاء بكثير من الماضي. ويمكن أن يمثل ذلك نقلة رئيسية ويفضي إلى فعالية أكبر للمساعدة وتنسيق أفضل للمانحين. والتحول في سياسات الولايات المتحدة المناهضة للمخدرات، مقرونا بالبرنامج الأفغاني الجديد لتطوير بدائل للرزق، يمكن أن يكون له أثر كبير على جهودنا لمكافحة إنتاج الخشخاش.

ومع ذلك، فإن التوزيع الجائر للموارد داخل أفغانستان لا يزال قائما، مما يجعل من الأسهل للمتمردين زعزعة استقرار ولايات وأقضية كانت مستقرة سابقا.

ومـا زال هنـاك نقـص خطـير في التقـارير عـن كيفيـة إنفـاق الموارد والمواضـع الـتي تنفـق فيهـا، الأمـر الـذي يعقـد بطبيعـة الحال التخطيط والتنسيق. ويحدوني الأمل أن الفجوة القائمـة في قطاعـات رئيـسية ستفـضي بالمـانحين إلى تـوفير مزيـد مـن المعلومـات عـن إنفـاقهم وعـن توزيـع المـوارد ممـا يـوفر مـوارد أكثر للولايات التي تفتقر إليها.

إن الأمـم المتحـدة تعمـل بطبيعـة الحـال عـن قـرب مـع الوزارات ذات الصلة خلال وضع الخطط الجديدة التي جرى عرضـها الآن. وسـوف نواصـل هـذا التعـاون خـلال مرحلـة التنفيـذ. ونحـن نعمـل بالفعـل مـع وزارات أخـرى لمواجهـة الاختلالات الخطيرة، من قبيل القطاع التعليمي برمته.

ولا يزال هناك كلام كثير عن قلة التنسيق وهو كلام مـبرر. ومـع ذلـك، أرى في مـا يتعلـق بهـذا الموضـوع أن العديدين ما زالوا يبحثون المناقشة التي جرت أمس. لقد تغير الوضع على مدى الأشهر القليلة الماضية وأعتقد أننا نقف الآن أمـام نقطـة تحـول. فالحكومـة الأفغانيـة باتـت أفـضل تنسيقا، وهنـاك دلائـل مـشجعة في المجتمع الـدولي على قيـام تنـسيق أفـضل، وعلـى تحـسن قـدرة الأمـم المتحـدة علـى الاضطلاع بولاية التنسيق.

إن المزيـد مـن الجهـود الإنمائيـة الفعالـة والمنـسقة ستمكننا، بطبيعة الحال، من تلبية الشواغل للشعب الأفغاني ومطالبه المشروعة بعدالة اقتصادية واجتماعية أكـبر، الأمـر الذي سيعزز ثقة الشعب بحكومته وبالمجتمع الدولي. وعلينا بعدئذ تعزيز جهودنا لكفالة أن يظل الشعب الأفغاني يدعم الانخراط العسكري للمجتمع الدولي. ويناشد الأمين العام في تقريره استعراض عمليات القوات الخاصة التي تسبب إلى حد كبير معظم الضحايا المدنيين الذين يسقطون بسبب القوات المؤيـدة للحكومـة. وهـو يناشـد اسـتعراض اسـتعمال القـوة الجوية في المناطق المأهولة، الأمر الذي يسبب خسائر مأساوية في الأرواح نتيجـة أخطـاء ترتكـب، ويناشـد القيـام بتـدريب أفضل للقوات العسكرية الدولية بغية إعدادها على نحو أفضل للـسياق الثقـافي والـسياسي الأفغـاني الـذي تعمـل في إطاره. وأرى أن التكاليف السياسية للأخطاء التي ارتكبت مـؤخرا لا تتناسـب مـع المكاسـب العـسكرية، لـذا المطلـوب بإلحاح إجراء هذه المراجعات.

لذلك أرحب ترحيبا قويا بالتزام الجنرال ماكريستال بإحداث تغير أساسي في سلوك القوات. هذا بيان هام. كلنا يعلم أنه من المتعذر مكافحة المتمردين بفعالية بدون الحفاظ على دعـم الـسكان. ومـع وجـود قـوات دوليـة إضـافية علـى الأرض، فإن هذا التحدي يصبح أكثر خطورة. وستواصل الأمـم المتحـدة رصـد ومعالجـة الأحـداث الـتي تتعلـق بـضحايا مدنيين وذلك بطريقة مستقلة، ارتكازا على ولايتنا لحقوق الإنـسان. ولكـن الأهـم – أو علـى الأقـل بـنفس القـدر مـن الأهمية – إننا على استعداد للعمل مع قائد جديد للمساعدة على تجنب إزهاق أرواح مدنية بأي طريقة ممكنة.

ولكـن دعـوني أكـرر: إن أغلبيـة الـضحايا المـدنيين يسقطون بسبب المتمردين، ليس بسبب أخطائهم المأساوية بل بسبب سياستهم المتعمدة.

إن ما قلته للتو لا يرمي إلى رسم صورة وردية عن عموم الحالة في أفغانستان. واحتمالات التقدم يجري تقويضها على نحو خطير بفعل الصراع القائم. وعدد الحوادث الأمنية تخطى ١ ٠٠٠ حادث لأول مرة في أيار/مايو، وعدد هذه الحـوادث ازداد بنـسبة ٤٣ في المائـة طـوال الأشـهر الأربعـة الأولى من هذا العام، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ومع ذلك، أضيف أن هذه الأرقام ليست بالضرورة قياسا جيدا لنجاح أو فشل المتمردين. هناك المزيد من الحوادث في أنحاء من البلد ما زالت مستقرة حتى الآن. وهذا بلا شك هو الفصل الذي دارت فيه أشد المعارك.

والواضح أيضا أن مكافحة الفساد المستشري لا تزال في مراحلها الأولى. فالمؤسسات ما فتئت ضعيفة، ليس من حيث القدرة البشرية فحسب، وإنما من حيث البنية التحتية ولا سيما على المستوى دون الوطني. ودعوني أذكر أن ست ولايات لا تزال بلا مكاتب لحكامها. نصف حكام الأقضية فحسب لديهم مكاتب، و ٢٨٨ ليس لديهم مركبات. هذا له تأثير هائل على قدرتهم في إدارة البلد وإيصال الخدمات إلى الشعب.

ذكرت في مستهل بياني أنه يجب أن تكون لدينا رؤيا تتخطى الانتخابات. ولقد وضعت في باريس وفي مؤتمر لاهاي أولويات لجهودنا المشتركة. ونحن بحاجة إلى رؤيا استراتيجية مشتركة لفترة ما بعد الانتخابات، رؤيا يمكنها أن توفر اتجاها أوضح وأن توجهنا خلال السنوات القليلة المقبلة دعما لحكومة جديدة؛ واستراتيجية إنمائية تمكننا من المضي قدما بطريقة أكثر انتظاما وتنسيقا وتتيح ملكية أفغانية أكبر؛ استراتيجية أمنية تسّرع من بناء قوات الأمن الأفغانية ودورها في كفالة الاستقرار في البلد؛ وأخيرا، استراتيجية سياسية تتضمن عملية للسلام ذات مصداقية وشاملة، تحترم حقوق جميع الأفغان – الرجال والنساء والأطفال – وتحشد مختلف أنحاء البلد معا بطريقة شاملة. وجميع هذه العناصر يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من رؤيتنا لفترة ما بعد الانتخابات.

قبل أسبوعين، خاطبت ١٠٠٠ أفغاني تقريبا من الزعماء الدينيين ومن المثقفين، بمن فيهم زعماء المعارضة، وذلك في حدث كرس للحاجة إلى عملية سلام شاملة. وكانت رسالتي إليهم أن هذه العملية يجب أن تكون ملكا للأفغان بقيادة الأفغان. ولكن على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لأن تصبح شريكة في هذه العملية، وأنا منكب على تحقيق هذه الشراكة.

ومع ذلك، إن عملية للسلام ذات مصداقية وناجحة غير ممكنة إلا إذا كانت لدينا حكومة تحظى بدعم الشعب وتملك الثقة بنفسها، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا توفر الحضور الدولي الذي يحظى بدعم الشعب ويملك الثقة بنفسه.

لقد دعيت الأسبوع الماضي إلى حضور اجتماع الثمانية الكبار في تريستي. لقد كان آخر اجتماع من سلسلة اجتماعات مكرسة للجوانب الإقليمية لتنمية أفغانستان وإمكانية تحقيق ذلك إقليميا. والواضح جدا ضرورة قيام تعاون إقليمي أوثق بشأن مسائل أمنية. غير أن الإمكانيات تتخطى ذلك بكثير. وفي المدى القصير، يمكن للخبراء المنحدرين في المنطقة الذين يعرفون اللغة والثقافة والمناخ أن يكونوا أكثر فعالية وأقل تكلفة من خبراء يأتون من مناطق بعيدة، وبوسعهم أن يسهموا إسهاما قيما في تنمية قدرات أفغانستان. وفي المدى البعيد، يمكن لبرامج البنى التحتية الرئيسية أن تحول أفغانستان من كونها عائقا أمام التجارة إلى ممر للأنشطة الاقتصادية الإقليمية. وهذه البنى التحتية من شأنها أن تساعد كذلك أفغانستان على استغلال مواردها الطبيعية والبشرية. ودعوني أقول إن أفغانستان بلد فقير جدا، بيد أن قدرها ليس مقيدا بالفقر. لديها موارد معدنية كثيرة، من قبيل أكبر احتياطيات الحديد الخام في آسيا.

والبنية التحتية، مثل الزراعة، تحظى بتمويل ضئيل على نحو خطير. وإذا أمكننا التركيز على عدد محدود جدا من مشاريع البنى التحتية الاستراتيجية، عندئذ سيكون التأثير على النمو الاقتصادي المستدام والوظائف وجني الضرائب تأثيرا كبيرا.

وإنشاء خط للسكك الحديدية يمتد من الحدود الإيرانية عبر هرات والشمال الشرقي إلى آسيا الوسطى والصين، ومن الحدود الباكستانية عبر جلال أباد ليرتبط في

الشمال مع الخطوط الممتدة إلى آسيا الوسطى وحتى الحدود الإيرانية، سيحفز التجارة الإقليمية ويمكن أفغانستان من استغلال وتصدير مواردها المعدنية. والاتفاقات موجودة بالفعل لمد قطاعات كبيرة من هذه الشبكة. وهناك حاجة لسد الفجوات. وبمرور الوقت، سيكون لهذا الخط أثر هائل على اعتماد أفغانستان على المساعدات الخارجية. وسيكون لتوسيع خطوط الكهرباء من آسيا الوسطى عبر أفغانستان أثر مماثل وسيولد أنشطة في مجموعة كبيرة من المجالات الاقتصادية. كما ينبغي أن يشغل ذلك البعد جزءا مهما من رؤيتنا لأفغانستان ومنطقتها خلال السنوات القليلة القادمة.

وأخيرا، لدي كلمات قليلة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: فولايتها متعددة الأوجه وطموحة – أشعر في بعض الأحيان أنها طموحة جدا. وآمال المجتمع الدولي عريضة، وأنا ممتن بالتأكيد للموارد الإضافية التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، والتي مكنتنا من توسيع بعثتنا بدرجة كبيرة. لكن، الوضع تطور كثيرا حتى في الأشهر الستة التي انقضت منذ إقرار ميزانية ٢٠٠٩.

ومع تزايد التوقعات وتزايد الفرص الناشئة على الأرض، هناك أيضا حاجة إلى موارد أكثر: للوفاء بولايتنا من حيث تنسيق المانحين، والاستفادة من الفرص الجديدة من حيث القدرة – وبناء المؤسسات، وللتوسع في أنحاء البلد، كما تنص قرارات مجلس الأمن. والبعثة ذاتها لا تحقق موارد مالية. لكن، وجود بعثتنا في أنحاء البلد قد يساعد على اجتذاب منظمات مدنية أخرى ويخرج تدريجيا جهود التنمية والإدارة الرشيدة من السياق العسكري إلى السياق المدني حيث مكانها الطبيعي. كما أنه قد يساعد في تيسير عملية سياسية شاملة من خلال برنامج تواصل مدني أفضل. لذلك، أناشد المجلس أن يدعمنا في حاجتنا الماسة إلى موارد إضافية، وسأحضر مرة أخرى لتناول الموضوع بمزيد من الدقة.

وفي المناقشة التي جرت في آذار/مارس، وفي إطار الولاية الموكلة إلينا، طلب مجلس الأمن من البعثة وضع مؤشرات مرجعية لأنشطتنا. وهذا العمل يجري حاليا وسيتم الانتهاء منه في الموعد المناسب للتقرير التالي للأمين العام في أيلول/سبتمبر. هذه ليست مهمة سهلة، وليست مهمة نستخف بها، حيث أن جهود البعثة تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود كثيرين آخرين، كل من السلطات الأفغانية والمؤسسات الدولية. ومن الصعب أيضا تحديد جداول زمنية ووسائل لقياس التقدم المحرز في العمليات السياسية، خاصة في سياق لا يمكن التكهن به ومعقد كسياق أفغانستان. والمشاورات جارية مع شركائنا، وأنا واثق أننا بحلول أيلول/سبتمبر، يمكننا أن نقدم إلى المجلس مجموعة مؤشرات مرجعية ذات معنى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاي إيدي على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة للممثل الدائم لأفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس هذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه المناقشة عن أفغانستان. توفر هذه المناقشات فرصة مهمة لتقييم الحالة وكفالة أننا نمضي قدما بأسلوب موحد. أود أيضا أن أشكر صديقي كاي إيدي على إحاطته الإعلامية المستنيرة كالعادة. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن أفغانستان (S/2009/323)، ونشعر بالامتنان للتقييم المتعمق والتفصيلي لما وصلنا إليه وما نحن بصدد تحقيقه.

إننا نقترب من بداية جديدة في أفغانستان. قبل خمسة أعوام أجرينا أول انتخابات بعد عقود من صراع دموي على السلطة. ورغم الأنشطة الإرهابية المستمرة لحركة الطالبان والقاعدة، حققت أفغانستان تقدما كبيرا منذ

عام ٢٠٠١، وشعبنا يستعد للتوجه إلى مراكز الاقتراع مرة ثانية. وهذا، في حد ذاته، نجاح كبير ويعكس الدعم الأفغاني الثابت لعملية الاستقرار وقيمة الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

ومن المزمع إجراء الانتخابات بعد أقل من ثلاثة أشهر من الآن. وفي الفترة من الآن وحتى آب/أغسطس، يجب أن نعمل لكفالة شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها. وهناك الكثير على المحك. ويعرف الأفغان أن الانتخابات هي السبيل المجدي الوحيد للاستفادة من التقدم الإيجابي المحرز في السنوات الماضية، لكن حتى يفعلوا ذلك، يجب أن تكون الانتخابات موثوقة وشرعية. ينبغي أن توحد نتائج الانتخابات الشعب الأفغاني، وتعزز المؤسسات الأفغانية وتوفر زخما لجهود الاستقرار الجارية.

وبالنسبة للحملة الانتخابية، حدد القانون قواعد اللعبة، وتعمل حكومة أفغانستان والأجهزة الأخرى ذات الصلة على أن توفر للمرشحين الأمن، ووسائل الانتقال، والوصول إلى وسائل الإعلام. وبالنسبة للانتخابات ذاتها، فإن الأولوية القصوى هي كفالة الأمن حتى يتمكن الناخبون في كل أنحاء البلد من الإدلاء بأصواتهم. وفي هذا الصدد، سيوفر الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية الأمن الأساسي لأكثر من ٧ ٠٠٠ مركز اقتراع في أنحاء البلد، تدعمهما قوة دولية معززة.

وعلاوة على ذلك، ستكون أجهزة مستقلة مثل لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية واللجنة الإعلامية مسؤولة عن توفير المعلومات، والدعم اللوجستي والرقابة، وضمان وصول المرشحين لوسائل الإعلام والرد على شواغل وأسئلة أفراد الشعب. وتواصل بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع بدور أساسي هنا بوصفهما جهة التنسيق الدولية، مع حكومة أفغانستان، لكفالة عملية انتخابية شفافة، وشرعية وموثوق بها.

تشغل الانتخابات المقبلة باستحقاق محور اهتمام كل من الأفغان والمجتمع الدولي. لكن، يجب أن نتذكر أنها جزء من جهود أكبر ومستمرة للتغيير والاستقرار تتجاوز العملية الانتخابية. ينبغي أن تنشط الأشهر المقبلة الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وينبغي أن نستغل الانتخابات لنضفي زخما إضافيا على التحولات الاستراتيجية التي بدأت هذا العام. ينبغي أن نوحد نهجنا ونركز أولا، على الحاجة إلى تعزيز المؤسسات الأفغانية وجعلها مستدامة، ثانيا، الحاجة إلى زيادة الاستجابة للتوقعات المتنامية للشعب الأفغاني، الذي يريد أن يرى تحسنا ملموسا في حياته.

والأشهر الماضية، التي شهدت مراجعات استراتيجية موضع ترحيب قامت بها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أتاحت لنا فرصة جاءت في وقتها لاستعراض إنجازاتنا وإعادة التفكير في استراتيجياتنا في الميادين المتعددة الأطراف المختلفة. وأسفر هذا عن زيادة مشاركة الوزارات الأفغانية، فضلا عن التحول باتجاه نهج استراتيجي موحد بدرجة أكبر، يركز على جهد مدني مكثف، وتحسن في الإدارة على مستوى البلديات وتقديم الخدمات وزيادة مواءمة الأولويات الدولية مع الاستراتيجيات الوطنية الأفغانية. ويجب أن نستمر في الاستفادة من التقدم الهائل المحرز حتى الآن.

وعلى مر الأعوام الثمانية الماضية، تطورت أفغانستان من بلد خال من مجتمع وحكومة وبنية تحتية إلى بلد به آلاف الأميال من الطرق، وملايين الأطفال في المدارس ويحصل فيه ٨٥ في المائة من السكان على الرعاية الصحية. وإضافة إلى ذلك، حققت حكومة أفغانستان تطورات إيجابية في مكافحة الفساد وبسط سيادة القانون. وقدم لنا المجتمع الدولي

المساعدة في بناء وتدريب وتجهيز أفراد الجيش والشرطة الذين يمكنهم أن يبدأوا بحماية مواطنينا. وتتمتع كابل وعدد قليل من المدن الأخرى بالتيار الكهربائي بلا انقطاع، وفي تطور تاريخي واعد ستحقق أفغانستان اكتفاء ذاتيا في الزراعة هذه السنة لأول مرة في تاريخها.

ولكن الحالة تظل تكتنفها تحديات مرهقة يتعين التصدي لها في مجالات الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي. أولا، الأمن ينتكس بدلا من أن يتحسن، والمدنيون ما زالوا يتحملون نصيبا غير متناسب من الخسائر. ويواصل تنظيم الطالبان استخفافه المتزايد بالحياة البشرية، مستهدفا المدنيين عمدا، لا سيما النساء والأطفال وأفراد المنظمات الإنسانية، ومستخدما المناطق الآهلة بالسكان مواقع لشن الهجمات على القوات الدولية للتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين.

ومع زيادة القوة العسكرية الدولية أثناء الصيف عُدة وعددا، ومع تدهور الأمن في أجزاء من البلد في الفترة التي تسبق الانتخابات، يجب علينا أن نتوخى الحذر الشديد فنتجنب زيادة الخسائر في أرواح المدنيين. ونحيي الناتو والولايات المتحدة على الخطوات المتخذة مؤخرا لمعالجة تلك الشواغل وعلى التوجيهات التي أعلنت حديثا بشأن قواعد الاشتباك المحسنة واستخدام القصف الجوي. ويحدونا الأمل أن تفيد تلك الخطوات في تقوية الشراكة بين المجتمع الدولي والشعب الأفغاني وفي طمأنة الأفغان على أن الحكومة والمجتمع الدولي يعتبران حمايتهم أولوية.

ثانيا، ما زالت جهودنا الإنمائية مجزأة وعاجزة وناقصة رغم توحيد الأهداف وزيادة تركيز الجهود. فقد ارتفع مستوى الفقر في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، وأصبحت البطالة أحد أضخم التحديات التي نواجهها. وتحتاج إدارة الحكم والفساد وسيادة القانون مزيدا من الاهتمام سواء من الحكومة أو من المجتمع الدولي. ويجب تنسيق المعونة الإنسانية والإنمائية تنسيقا أفضل وإدارتها بشفافية أكبر. وينبغي توجيه الموارد نحو بناء القدرة لدى الحكومة الأفغانية لأننا، كما ذكر الأمين العام ببلاغة في تقريره، نحتاج إلى التوسيع الدائم للرقعة التي يكون فيها وجود الحكومة بارزا بدلا من التمديد الوقتي للوجود الأجنبي.

ولتحقيق ذلك سيشكل التعزيز المفاجئ الكبير للأنشطة المدنية العمود الفقري للتنفيذ الناجح للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، لأنه سيعزز الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية في القطاعات الأساسية أكثر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تفيد التحسينات في إدارة الحكم وتقديم الخدمات على الصعيد دون الوطني في تبديد الانطباعات السلبية بانعدام الأمن وفي توفير حوافز للأفغان مقابل المشاركة في عملية تثبيت الاستقرار. وفي كلا المجالين يجب أن تتوافق المساعدة السياسية والتقنية والمالية للمانحين مع الأولويات الوطنية.

وفي ذلك الصدد تواصل حكومتي دعمها التام للدور التنسيق الأساسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونرحب بالولاية المعززة للبعثة ونحيي رجالها ونساءها على أعمالهم الشجاعة، فقد حققوا منجزات كثيرة. ونرحب كذلك بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، المبرم حديثا، إذ ينص على أولويات تتمشى مع إستراتيجيتنا الوطنية وأولوياتنا الإنمائية الوطنية الأخرى.

ثم، أخيرا، لئن كانت توجد أدوار أساسية يضطلع بها المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الأشهر والسنوات المقبلة، فإن أفغانستان ستحتاج أيضا إلى التنسيق مع جيرانها. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن هذا الصراع ليس محصورا داخل حدود أفغانستان، بل يشمل المنطقة كلها ويعرض الشعوب في كل أرجاء العالم للخطر. أعداؤنا ليسوا

محليين، بل ينتمون إلى مختلف بلدان المنطقة، وهم يجدون الملجأ ويتلقون الدعم من خارج أفغانستان. وإن الأخذ بنهج إقليمي مطلوب لمحاربتهم.

لقد بدأنا مؤخرا بالتحرك صوب تفاعل إقليمي إيجابي أكبر مع باكستان، خاصة من خلال الترتيبات الثلاثية مع الولايات المتحدة، وكذلك مع تركيا وإيران. وتحققت أيضا نجاحات واعدة ثنائية ومتعددة الأطراف صوب تحسين التفاهم الإقليمي. ويحدونا الأمل أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة الإقليميين من تلمس المزايا المتبادلة لأفغانستان المستقرة المزدهرة، ومن الانخراط في المساعدة على مواجهة التحديات المشتركة بطريقة تعاونية مستدامة.

ختاما، نشاطر الأمين العام تقييمه بأن الفرصة سانحة لنا لتحقيق تقدم كبير إذا حافظنا على زخمنا الجديد وتركيزنا في الأشهر المقبلة. وذلك الجهد سيتطلب انخراطا دوليا واسعا ومتواصلا في المضي قدما. وإذا أفلحنا في كفالة انتخابات شفافة ونزيهة، ورفع مستوى الأمن للسكان الأفغان، وتحسين تنسيق المعونة وفعاليتها، وتعزيز المؤسسات الأفغانية، ومعالجة الأبعاد الإقليمية للحالة معالجة بناءة، نكون قد أفسحنا المجال لبناء أفغانستان قوية ومستدامة.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا نعرف أن اليوم يصادف نهاية خدمتكم، السيد الرئيس، ممثلا دائما لتركيا، ونهاية حياة دبلوماسية طويلة، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن وفدي، عن تقديرنا المخلص لكم، سعادة السفير إلكين، على جهودكم التي لا تكل لجعل أعمال المجلس مثمرة وفعالة بأكبر قدر ممكن. وإنني واثق بأن منجزاتكم لن تغيب عن بالنا جميعا، وإننا سنفتقدكم بالتأكيد.

أود بداية أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة والحافلة بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وأحييه أيضا على روح الزعامة التي أبداها وأحيي موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) على تفانيهم، فهم يعملون في ظل ظروف صعبة جدا.

مجلس الأمن، باعتماده القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) في آذار/مارس، أعاد التأكيد على دور الأمم المتحدة في أفغانستان، وجدد دعمه للمساعي التي يبذلها الشعب الأفغاني لتحقيق مستقبل قوامه الاستقرار والرخاء. ويحدوني وطيد الأمل أن يمثل اجتماع اليوم مناسبة للمجلس يبرهن فيها على تضامنه بالإعراب عن مواصلة التزامه بالبلد، فضلا عن دعمه لدور البعثة.

منذ أن اجتمعنا في هذه القاعة في آذار/مارس شهدنا تجديد الالتزام الدولي بأفغانستان في شتى المناسبات. ومن أبرزها مؤتمر لاهاي الذي شارك فيه أكثر من ٨٠ بلدا ومنظمة دولية. ومن آخر المناسبات أن وزراء خارجية مجموعة الدول الثماني اجتمعوا وناقشوا مع أفغانستان وباكستان وشركاء آخرين في تريستا، إيطاليا، وتعهدوا مجددا بتقديم دعمهم الدائب.

وقُدمت أيضا تعهدات فردية بالتبرع لتقوية المساعدة، بما في ذلك من خلال توسيع انتشار القوات والمدنيين على السواء. واليابان، بدورها، قدمت ٣٠٠ مليون دولار على شكل مساعدة إضافية في آذار/مارس وبدأت بإيفاد مدنييها إلى فريق تعمير المقاطعات في أيار/مايو.

وتمثل كل هذه المبادرات دعما ايجابيا للجهود المبذولة في الميدان، وإننا نرحب بها. ومن الأهمية بمكان تنفيذ تلك الالتزامات بصورة مطردة وفعالة حتى تجلب التقدم الفعلي.

وفي ذلك الصدد، أود أولا وقبل كل شيء أن أشدد على أهمية التملك من قبل حكومة وشعب أفغانستان. وإنني

أؤمن بأن جهود الحكومة الأفغانية منذ العام الماضي في مجالات من قبيل إصلاح الشرطة والإصلاح الزراعي تستحق الثناء. ونأمل أن نرى التقدم يتحقق في المستقبل في إدارة الحكم وغير ذلك من المجالات الأساسية. كما أود التشديد على أن الاهتمام في تلك الجهود يجب أن يظل مركزا على إدارة الحكم المركزي وإدارة الحكومات المحلية على السواء.

ثانيا، مهما قلنا لن نغالي في التأكيد على أهمية الدور التنسيقي للبعثة. ويسرنا أن نلاحظ أن تعاونها مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد ازداد كثيرا. ونؤيد أيضا تأييدا تاما جهود البعثة للمساعدة في تعريف الأولويات في مجالات التعمير والتنمية وتنسيق المساعدة الدولية، مثل عملية رسم الخرائط المضطلع بها كجزء من المساعدة الزراعية. ونحث البلدان والمنظمات المانحة كافة على التعاون مع البعثة في هذه المبادرات، حتى يتسنى تنفيذ مساعداتنا بفعالية أكبر.

ندرك جميعا إدراكا تاما أهمية الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات التي ستعقد قريبا. وتقع مسؤولية جسيمة على عاتق أبناء الشعب الأفغاني، فهم المسؤولون عن الإعدادات لإجراء الانتخابات. ونرحب بكون الانتخابات قد مضت قدما بفضل الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية بمساعدة المجتمع الدولي. وأود أن أكرر بأنه من الحيوي أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وتتسم بالمصداقية.

إن المجتمع الدولي يتشاطر المسؤوليات ويرحب بالبيانات المتعلقة بالانتخابات التي أدلى بها فريق الدعم الدولي لأفغانستان وباكستان والصادرة في اسطنبول وتريستا. ويتعين على الحكومة التي ستشكل حديثا أن تحقق الشرعية بانتخابها من خلال انتخابات تتسم بالمصداقية لكي تحظى بالدعم المحلي ودعم المجتمع الدولي. واليابان تعتزم إرسال أفرقة لمراقبة الانتخابات للمساعدة في ضمان الوفاء بهذه الأهداف.

ولكي تحظى الانتخابات بالمصداقية، لا بد من كفالة تمكين جميع المرشحين من القيام بحملاتهم الانتخابية على قدم المساواة والسماح لمن يحق لهم التصويت بممارسة ذلك الحق. ومن الواضح في هذا الصدد أن الأمن أكبر تحد. ونؤيد الخطوات التي تتخذها حكومة أفغانستان والشركاء الدوليون لضمان عملية انتخابية آمنة. واليابان تعهدت بدعمها للخطة المقترحة مؤخرا التي تنص على زيادة مؤقتة في أعداد أفراد الشرطة. ومبلغ الـ ٣٠٠ مليون الذي ستدفعه مساعدة يتضمن أيضا مساعدة تعادل مرتبات أفراد قوة الشرطة بأكملها لمدة نصف عام.

وغني عن القول إن الأمم المتحدة تقوم بدور كبير في العملية الانتخابية من خلال المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة. ونؤيد بوجه خاص الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص من أجل المساعدة في ضمان حملة انتخابية نزيهة. ومن المشجع أن المبادئ التوجيهية الصادرة عن الممثل الخاص أيدها عدد من المرشحين الرئيسيين.

وفي هذه العملية الانتخابية، تم التحقق من أهلية المرشحين من خلال برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وبالإضافة إلى جانب أهمية البرنامج في العملية السياسية فقد ساهم في تحسين الأمن بإفرازه نتائج ملموسة في تفكيك المجموعات المسلحة غير الشرعية وجمع الأسلحة. واليابان بوصفها بلدا رئيسيا في هذا المجال، تسلم بذلك مع الارتياح. ومما تجدر ملاحظته أيضا أن تقبل برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في المحافظات قد أحرز تقدما أيضا. وتعتزم اليابان الاستمرار في مساعدة الجهود الأفغانية في هذا المجال بتعاون وثيق ومستمر مع بعثة الأمم

المتحدة للمساعدة في أفغانستان للتأكد من أن عملية حل المجموعات تواكب بناء القدرات لدى قوة الشرطة الأفغانية.

لقد شهدنا اعترافا متزايدا بالحاجة إلى تبني وجهة نظر إقليمية نعتقد أنها على جانب كبير من الأهمية ليتسنى لسائر المبادرات في مجال الأمن ومراقبة الحدود والتنمية في أفغانستان أن تكون فعالة. ولا بد من تعزيز تنسيق المساعدة الدولية مع إبقاء هذا النهج في الأذهان. وقد تم التأكيد مجددا على الفكرة في اجتماع مجموعة الثمانية الذي انعقد في الأسبوع الماضي وحضرته أفغانستان والبلدان المجاورة. وفي هذا السياق فإن مبادرات أفغانستان وجيرانها، بما في ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي تبعث على التشجيع. ونرحب أيضا بمبادرات الدعم الدولي مثل جهود منظمة شنغهاي للتعاون وعملية إعلان أنقرة وعملية دبي. وقد أحرزت اليابان تقدما في جهودها ارتكازا على هذا المنظور الإقليمي مع تعهدات تضمن استضافة مؤتمر المانحين لباكستان في نيسان/أبريل، وإطلاق التعاون الياباني – الإيراني في أفغانستان الذي أعلن عنه في أيار/مايو.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية دور الأمم المتحدة في مواجهة كل هذه التحديات. والتوقعات كبيرة. ونتوق لرؤية تطورات ملموسة مفادها أنه من المتوقع لعمل البعثة أن يحقق نتائج. بينما في الوقت نفسه لا يمكن أن تتحقق النتائج بين عشية وضحاها. وارتكازا على هذه التوقعات طلب المجلس في قراره وضع معايير لذلك، واليابان تقدر جهود الأمين العام في هذا الصدد. ونتفهم أيضا لزوم تعزيز البعثة للوفاء بهذه التوقعات التي ينتظرها أبناء الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي أيضا. أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم اليابان القاطع لعمل البعثة.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بترديد ما قاله سفير اليابان لدى الإشادة بالرئيس في آخر يوم له بوصفه رئيسا لمجلس الأمن والذي ترأسه بدقة وثقة كبيرين، وآخر يوم له بوصفه ممثلا دائما لتركيا لدى الأمم المتحدة، وآخر يوم له في خدمة دولية مميزة وطويلة جدا. سنفتقده جميعا والدبلوماسية الدولية ستنحسر برحيله. نتمنى له تقاعدا طويلا وثريا.

أما بصدد المسألة قيد النظر اليوم، أي أفغانستان، فأود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2009/323) ونشكر الممثل الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلامية اليوم. وهذه التقارير تمثل جزءا هاما جدا من اشتراكنا في عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وشهدنا في الشهور الستة الماضية تزايدا في دور البعثة. ونثني على خططها للانتقال إلى مقاطعات أخرى، الأمر الذي سيكون عنصرا رئيسيا في زيادة القدرة الأفغانية على العمل على الصعيد المحلي وإيصال المساهمات الدولية إلى ما يتجاوز كابول والبلد بأسره.

لقد قلت في آذار/مارس أن هذا العام سيكون عاما حاسما بالنسبة لأفغانستان. فالتقرير والإحاطة الإعلامية لهذا اليوم تأكيد لهذا الرأي. والتحديات التي تواجه أفغانستان لا تزال كبيرة، غير أننا نسير إلى الأمام ونثني على التقدم الذي حققته الحكومة الأفغانية في مجالات كالزراعة وإصلاح قطاع الشرطة.

إن التحضيرات للانتخابات تسير على قدم وساق، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى جهود لجنة الانتخابات الأفغانية المستقلة التي تعمل بتضافر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

نرحب بالتقدم المحرز في التنسيق بين المانحين، ولكننا نسلم بأنه يتعين إحراز المزيد من التقدم. وما برحنا ندعو منذ وقت طويل إلى أن يصبح الدعم المقدم إلى حكومة أفغانستان

منسجما تماما مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وكرر السفير تنين هذا النداء مرة أخرى اليوم وينبغي لنا الالتفات له.

أما فيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات والاستمرار في دعم الاستراتيجية الوطنية لحكومة أفغانستان للحد من المخدرات فإننا أيضا نحدث أثرا كبيرا. فأكثر من نصف المحافظات الأفغانية أصبحت الآن خالية من الخشخاش، وفي العام الماضي انخفض محصول الخشخاش على صعيد البلاد بأسرها بنسبة ١٩ في المائة. ويجري استثمار كبير لتوفير أسباب عيش بديلة. وهذه كلها جوانب تقدم وشهدنا أيضا تنسيقا مكثفا فيما بين بلدان المنطقة. وهذا شيء نرحب به.

في نيسان/أبريل أطلقت المملكة المتحدة سياسة حديثة بشأن أفغانستان وباكستان وحدد رئيس الوزراء غوردن براون الأهداف الثلاثة للمملكة المتحدة. الهدف الأول منع عودة القاعدة في أفغانستان وتقليص التطرف القائم على العنف. والهدف الثاني مساعدة أفغانستان على أن تصبح دولة فعالة ومُساءلة وقادرة على القيام بأمنها وإيصال الخدمات الأساسية إلى أبناء شعبها. أما الهدف الثالث فيتمثل في تقديم دعم طويل الأجل ومستدام للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتخفيف من وطأة الفقر.

وفي جميع هذه المجالات فإن للبعثة دورا رئيسيا تقوم به. ولن نهزم التطرف ولن نهزم التمرُّد إن لم ندخل تحسينا على الحياة اليومية للمواطن العادي في أفغانستان. فعمل البعثة حيوي في تحسين الحكم والمساعدة في بناء دولة أفغانية فعالة.

إن الانتخابات الرئاسية في أفغانستان ستعقد في غضون أقل من شهرين. وتشير الحالة الأمنية بأن تنظيم الانتخابات سيكون صعبا ولكن لأول مرة طيلة ثلاثين عاما سيتم التعبير عن إرادة الشعب الأفغاني من خلال عملية انتخابية يُنظمها ويُنفذها أبناء الشعب الأفغاني أنفسهم. إننا نعمل لمساعدة الحكومة الأفغانية على كفالة أن تكون تلك الانتخابات موثوقة وشاملة وآمنة. ونحض جميع مرشحي الرئاسة على وضع مقترحاقم بوضوح ليتمكن الشعب الأفغاني من إجراء خيار واع.

أود أن أذكر الشركاء بضرورة الإعداد في الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية في العام المقبل وانتخابات المجالس والمقاطعات أيضا. وقد تحلت البعثة بقيادة سياسية جديرة بالثناء أثناء الاستعدادات للانتخابات التي ستُجرى في آب/أغسطس، ويتعين علينا جميعا أن ندعم الممثل الخاص إيدي والعمل الذي يقوم به فريقه في هذه التحضيرات ليس لهذا العام فحسب، بل أيضا لعام ٢٠١٠.

ونرحب بوصول قوات جديدة إلى أفغانستان، وخاصة في الجنوب، إذ أنها ستحسن الأمن، ووجود عدد كبير من القوات مكرس للتدريب سوف يساعد في تعزيز قوة الأمن الوطنية الأفغانية. والعنصر الرئيسي في تحقيق نجاح دائم في أفغانستان يتمثل في بناء قوات أمن أفغانية قادرة على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن للشعب الأفغاني.

وعلينا جميعا مواصلة حماية غير المقاتلين من أضرار العمل العسكري. ونأسف جميعا عميق الأسف لأي إصابات تقع في صفوف المدنيين، ففقدان كل روح بريئة مأساة. ولا يزال تقليص الإصابات في صفوف المدنيين أولوية عليا بالنسبة إلى قوة الناتو. ونرحب باهتمام الجنرال مكرستال بهذه المسائل في وقت مبكر. فحماية السكان الأفغان تكمن في جوهر بعثتنا الدولية، على النقيض تماما مع ما يقوم به المتمردون بزعامة طالبان التي، كما أوضح الممثل الخاص، لا تزال تواصل عن عمد استهداف وقتل المدنيين الأفغان.

إن عمل البعثة يتجلى في صميم الجهد الدولي في أفغانستان. ونؤيد تأييدا كاملا البعثة في استخدامها للزيادة في الموارد التي أُقرت في العام الماضي للوفاء بأهدافها على نحو أكثر فعالية وأوسع انتشارا.

ولأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا متزايد الأهمية، ينبغي للمجلس الاهتمام بكيفية المواءمة بين مطالبنا من البعثة والموارد التي تحتاجها لتنفيذ تلك المطالب. ويتطلب ذلك، اتخاذ قرارات واضحة بشأن الأولويات الصحيحة.

ونتطلع إلى العمل الذي تقوم به البعثة لإدخال المؤشرات المرجعية في تقاريرها. ويسرني أن أسمع من الممثل الخاص للأمين العام أن هذا العمل يؤخذ بجدية. فهي ليست مهمة بيروقراطية. فالمعايير أداة حيوية لتحديد هدف لعملهم وقياس التقدم المحرز وشرح ما تنجزه البعثة للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بضرورة إتاحة مزيد من الوقت لذلك، على أن يكون مفهوما أننا سنرى النتائج في التقرير المقبل، في أيلول/سبتمبر.

إن التركيز الواضح الذي ستوفره المعايير سيساعدنا أيضا على النظر في الدواعي لتقديم المزيد من الطلبات للحصول على المزيد من الموارد التي أخبرنا الممثل الخاص للأمين العام بأنها في مرحلة الإعداد.

أود أن أختتم بالإعراب عن تقدير المملكة المتحدة للعمل الذي يقوم به كاي إيدي وجميع موظفي البعثة المتفانين. وستواصل المملكة المتحدة دعم الشعب والسلطات الأفغانية حيث نتصدى مجتمعين للتحديات الكبرى في المستقبل.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/323). كما نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان.

ونثني على الدور المركزي الذي ما زالت بعثة الأمم المتحدة تقوم به في تنسيق العمل الدولي والمساعدة الدولية دعما للحكومة الأفغانية. ونرحب بجهود البعثة الرامية إلى توسيع وجودها في البلد لكي يكون لها أثر أكبر في تنفيذ ولايتها في أفغانستان.

وقد لاحظنا، ويقلقنا أنه مع التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد، مثل كابول والمقاطعات المجاورة لها، فإن عدد الحوادث الأمنية ومستوى العنف قد ارتفعا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. والتوقعات المتعلقة بالحالة الأمنية خلال الأشهر الثلاثة القادمة تثير مزيدا من المخاوف، حيث من المتوقع أن يرتفع مستوى العنف.

وستمثل الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠ آب/أغسطس معلما هاما في الجهود المبذولة لاستعادة الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار الدائم في أفغانستان. مع ذلك، ولأن البلاد تدخل في فترة الحملات الانتخابية، فقد يجعل سوء الأوضاع الأمنية من الصعب على الناس في المناطق المتضررة في جنوب البلد وشرقه ممارسة حقهم في الانتخاب بحرية. ومن شأن تلك الظروف أن توفر غطاء للتلاعب في الانتخابات. ولذلك، من الضروري إحراز تقدم في تهيئة الظروف المناسبة لنجاح الانتخابات في أفغانستان، بما في ذلك معالجة العوامل التي تحد من قدرة المرأة الأفغانية على ممارسة حقوقها السياسية بالكامل. وقد يؤدي الإخفاق في تلبية تلك الشروط إلى مزيد من خيبة الأمل والتوجس بين الجمهور الأفغاني أيضا، ولا بد من الحيلولة دون الوصول إلى هذه الحالة.

وما زال بناء المؤسسات القوية يكتسي أهمية بالنسبة للتنمية الوطنية المستدامة. ونرحب بالزيادة المقررة في قيادة

الحكومة الأفغانية وملكية عملية التنمية من خلال زيادة المدنيين. كما ينبغي إيلاء اهتمام لسرعة إنجاز خطة الأولويات، فضلا عن آليات تنفيذ زيادة المدنيين، مما سيسهل توسيع وجود الحكومة في جميع أنحاء البلاد.

ويتوقف نجاح جهود التنمية الوطنية إلى حد كبير على توفر موارد كافية يمكن التنبؤ بها. وبينما يحرز تقدم لمواءمة جهود المانحين مع استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية وأولوياتها، فإننا نشجع البعثة على مواصلة العمل مع الحكومة والجهات المانحة لضمان الاتساق في تخصيص الموارد والبضائع لتلبية جميع أولويات التنمية، وخاصة تلك التي تعاني حاليا من نقص في التمويل.

إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان لا يصب في مصلحة أفغانستان نفسها فحسب، وإنما في مصلحة بلدان المنطقة أيضا. ومن شأن التعاون الإقليمي توفير مزيد من الفرص الكبيرة للتصدي للتحديات المشتركة التي تتجاوز الحدود الوطنية، وفي الوقت نفسه توليد قوة دفع للنمو الاقتصادي في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المختلفة التي بُذلت في الأشهر الثلاثة الماضية لتيسير إجراء حوار على مختلف المستويات – في موسكو وأنقرة وواشنطن وطهران. ونلاحظ أن تلك الجهود تؤكد وتشجع الالتزام الجاد ببذل جهود مشتركة والعمل على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومكافحة إنتاج المخدرات وتهريبها. ونشجع جميع البلدان في المنطقة على العمل معا بطريقة بناءة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والسلام في المنطقة.

وستكون الأشهر القليلة القادمة معقدة وهامة للغاية في مستقبل أفغانستان، واستقرارها وتقدمها. ولا بد من المحافظة على الزخم الذي تولد على الرغم من الحالة الصعبة. ولئن كان هناك تركيز على برامج بناء القدرات في قطاع الأمن، فثمة حاجة لاستراتيجية أكثر تركيزا لإيلاء نفس القدر من الاهتمام لبرامج فعالة وممولة تمويلا جيدا لبناء القدرات والمؤسسات المدنية في البلد. وعلى الحكومة الأفغانية، من جانبها، أن تبذل قصارى جهدها لمواصلة العمل الجاري، بدعم من البعثة، للاستفادة من الزخم الحالي الذي ولّدته عملية الانتخابات.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن السلام والاستقرار في البلد، وستبقى كذلك، على عاتق شعب أفغانستان. ومع ذلك، فإن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والجهات الإقليمية ودون الإقليمية الفاعلة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا سيظل هاما لتعزيز الجهود الوطنية. وتطوير القدرات الوطنية عنصر هام في تلك العملية. وسيتطلب اتخاذ خطوات مدروسة لاستخدام القدرات الوطنية القائمة وتطويرها.

ونتطلع إلى الانتهاء من وضع المعايير والمؤشرات وفقا لما نص عليه القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، الأمر الذي من شأنه تيسير القيام برصد أكثر فعالية للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة وأولوياتها.

بما أن هذه هي آخر مناقشة للمجلس تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكركم وأشيد بكم على الإسهام القيّم الذي قدمتموه منذ انضمام تركيا إلى مجلس الأمن. ونثمن عاليا بصيرتكم وصراحتكم في مداولاتنا خلال الأشهر القليلة الماضية. ونحييكم على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها مداولاتنا، كرئيس للمجلس. ونتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم المقبلة بعد المسيرة الدبلوماسية المتميزة التي امتدت لأكثر من أربعة عقود.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في هذا اليوم الخاص جدا بالنسبة لكم ولمجلس الأمن، أود أولا أن أشارك الزملاء الآخرين في تقديم الشكر والتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال

المجلس. ففي الأشهر الستة الماضية، أعجبت كثيرا بمهنيتكم المتميزة وحنكتكم وما أسميه الإيجاز البليغ المشابه لإيجاز تاسيتوس في بياناتكم التي تدلون بها أمام المجلس. كما أود أن أقول إننا نقدّر أيّما تقدير مواصلة إصراركم على ضرورة توفر الشفافية في عمل المجلس. وننضم إلى الآخرين، متمنين لكم كل التوفيق في مساعيكم المستقبلية.

وإذ أنتقل إلى البند قيد البحث اليوم، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي على التقييم الصريح الذي قدمه لنا اليوم للحالة الراهنة والتحديات المقبلة، وكذلك على تفانيه والتزامه المستمرين. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، الذي يجلس إلى هذه الطاولة.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونشاطر تقييم الأمين العام بأن دعم انتخابات حرة وعادلة وذات مصداقية أمر أساسي. إن شرعية المؤسسات الديمقراطية ومصداقية المجتمع الدولي في أفغانستان ستُعزز بصورة كبيرة في عيون السكان الأفغان من خلال انتخابات يمكن اعتبارها حرة ونزيهة. ونرحب بحقيقة أنه، حتى هذا التاريخ، التزمت لجنة الانتخابات المستقلة بجدولها الزمني لأول عملية انتخابية يقودها الأفغان. وفي الوقت نفسه، نشجع اللجنة على مواصلة العمل عن كثب مع الخبراء الدوليين.

وتقدر النمسا أيّما تقدير الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم وتعزيز عملية انتخابية ذات مصداقية. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء برنامج رصد الحقوق السياسية، بالشراكة مع لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، كخطوة إلى الأمام. ونود أن نثني، بصورة خاصة، على الجهود الناجحة التي بذلتها البعثة لتشجيع النساء على التسجيل كمرشحات لمقاعد في مجالس المحافظات وتركيزها على العوامل التي تحد من قدرة النساء على ممارسة حقوقهن السياسية بالكامل. وفي الوقت نفسه، ننظر ببعض القلق إلى اتجاهات العنف المتزايد ضد النساء وتقديم مشروع قانون تمييزي الطابع مؤخرا.

وترحب النمسا بالقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإرسال أفرقة لمراقبة الانتخابات. وسوف نشارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المقترحة لمراقبة الانتخابات، وسنقدم أيضا إسهاما ماليا لمكتب دعم المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت نفسه، ننظر إلى نشر مراقبين محليين على أنه أمر شديد الأهمية في ضمان تغطية نسبة أكبر من مراكز الاقتراع.

وفي هذه المرحلة، يستحق إعداد وتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس الأولوية في الاهتمام. لكن – وهذا شيء قد يغفل في بعض الأحيان – نعتقد أنه من الحيوي أيضا أن يتم الإعداد بعناية لاحتمال إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في خريف هذا العام.

إن توفير الأمن في غضون الأشهر القادمة، وخاصة أثناء الانتخابات، سيمثل تحديا كبيرا. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص للأمين العام بخصوص تدهور الحالة الأمنية، بما في ذلك ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين، الأمر الذي قد يلقي بظلاله على العديد من الإنجازات الإيجابية. وبينما ندرك تعقد مكافحة التمرد، فإننا نشاطر الأمين العام الرأي أنه من الأهمية بمكان تجنب وضع يؤدي فيه المزيد من القوات إلى المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وإلى سلوك يسيء إلى السكان.

لقد شجعتنا البيانات الأخيرة التي أدلى بها ماك كريستال التي أشار فيها إلى الأولوية القاطعة لتفادي وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. إن أفغنة العمليات ذات الصلة، وبعبارة أكثر عمومية، عملية الإصلاح الجارية وتعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية عظيمة الأهمية في هذا السياق.

وتنظر النمسا حاليا في إمكانية الإسهام في برامج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي تركز على أنشطة التدريب في مجالي الشرطة وسيادة القانون. ونؤيد بقوة أنشطة إزالة الألغام وقدمنا إسهاما ماليا لهذا الغرض، مما سمح بنشر ثلاثة أفرقة لإزالة الألغام، التي من المتوقع أن تقوم معا بإزالة الألغام من الأراضي ذات الأولوية الملوثة بالألغام في المناطق الوسطى والشمالية من أفغانستان.

والملكية الأفغانية أيضا حاسمة الأهمية في المجال المدني. ونرحب بوضع الحكومة الأفغانية خطة عمل شاملة لتنفيذ الطفرة المدنية في متابعة مؤتمر لاهاي. والاستثمار في بناء القدرة، وفي توفير فرص العمل والدخول المستدامة وفي التوسع الدائم لتواجد الحكومة أمر ضروري في تحقيق تقدم مستدام لصالح الشعب الأفغاني والمنطقة برمتها. ونشعر بالتفاؤل للآليات الجديدة التي وضعتها وزارة الزراعة الأفغانية، والتي يمكن أن تساعد في زيادة فعالية المساعدة. وعلاوة على ذلك، يعتبر المرفق الجديد للتنمية الزراعية والريفية الشاملة، الذي يهدف إلى زيادة الحوافز لزراعة بدائل عن إنتاج الخشخاش أداة واعدة بالخير.

والتعاون والتنسيق الإقليميان في مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وعرضها مهم للغاية. وكما أبرز تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا، فإن انخفاض زراعة الخشخاش على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨ كان إلى حد كبير نتيجة انكماش رقعة زراعته في أفغانستان. وتدعم النمسا حاليا ثلاثة مشاريع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في أفغانستان تهدف إلى تعزيز مراقبة الحدود الأفغانية – الإيرانية، وبناء القدرة في مجال العدالة الجنائية ومكافحة الفساد. وتؤيد النمسا أيضا منذ زمن طويل فرع مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة، الذي يقوم بتنفيذ عدة برامج تهدف إلى بناء القدرة في أفغانستان وفي المنطقة.

وختاما، أود أن أشكر الأمين العام على جهوده لوضع معايير مرجعية بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية. ونتطلع إلى تقريره في أيلول/سبتمبر. وبغية دعم التطورات الإيجابية الجارية في أفغانستان، علينا ألاّ نفقد تركيزنا، وأنا أقول هذا أيضا على خلفية تطورات إقليمية أخرى. وعلينا أن نتقيد بالالتزامات والأولويات التي حددت في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأكدنا عليها مجددا في لاهاي هذا العام.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إذ ندرك، سيدي، حقيقة أن هذه الجلسة توافق نهاية رئاستكم لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأيضا نهاية واجباتكم بصفتكم الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في التعبير عن امتناننا لتاريخكم الوظيفي المميز وخدمتكم في السلك الدبلوماسي لبلدكم، الذي ينتهي اليوم. وأتمنى لكم كل التوفيق في المستقبل.

أود أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2009/323) وعلى تعليقاته بشأن الحالة على أرض الواقع. ونرحب أيضا بحضور السفير تانين وبالبيان الذي أدلى به في وقت سابق من اليوم.

ويساورنا القلق لأن الحالة الأمنية على أرض الواقع قد تعرضت لنكسات خطيرة. لقد أوجد تزايد عدد الحوادث ومستوى انتشار العنف، في كل من العاصمة والمحافظات المجاورة والجنوبية، جوا غير مستقر للجميع، المقاتلين والمدنيين والموظفين الدوليين على السواء. وترى المكسيك أن ضمان أمن السكان أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها أفغانستان على المديين القصير والمتوسط. وتتطلب حماية سلامة أكثر السكان ضعفا، مثل النساء والأطفال اهتماما ذا أولوية بموجب قواعد ومبادئ القانون الدولي. وبالمثل، لا بد أيضا من كفالة أمن الموظفين الدوليين فورا.

وفي ضوء زيادة عدد الضحايا في صفوف المواطنين، تؤكد المكسيك مجددا إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وندين بقوة الهجمات على السكان المدنيين وأعمال العنف الموجهة ضد موظفي الإغاثة الإنسانية والأمم المتحدة في الميدان.

ونلاحظ التقدم المحرز في توسيع الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. ومع ذلك، نحث على زيادة بذل الجهود لإيجاد القدرات الضرورية بصورة عاجلة لضمان الحد الأدنى من الظروف الأمنية للسكان المدنيين. وبالمثل، ندعم جميع الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية والدولية لتجنب الإصابات التبعية فيما يتعلق بالضحايا المدنيين أثناء عملياتها العسكرية.

ونرحب أيضا بالإعلان المتعلق بزيادة القوات العسكرية التي أذنت بها حكومة الولايات المتحدة ضمن إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، بغية تعزيز قدراتها الأمنية والنهوض بتدريب الجيش الوطني والشرطة وكذلك تحسين حماية السكان المدنيين. ورغم أن المهام الرئيسية في مجال الأمن تضطلع بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونهجها الشامل أمر هام لمواصلة دعم التنمية وأنشطة إعادة الإعمار في البلد.

وثمة بند نعتقد أنه في غاية الأهمية ألا وهو اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لمنع تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال وتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة إدماجهم في بيئة آمنة.

وفضلا عن ذلك، فإننا نشيد بجهود حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لإحراز تقدم في عملية إزالة وتدمير الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب في البلاد مع مراعاة أن تلك الأجهزة ما زالت تمثل تهديدا خطيرا للسكان المدنيين. وبالتالي، من الضروري تقديم دعم إضافي لبرامج إزالة الألغام.

وترحب المكسيك بنتائج المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في ٣١ آذار/مارس في لاهاي كخطوة إيجابية على طريق تعزيز التزام المجتمع الدولي تجاه تنمية أفغانستان وتعزيز الأمن فيها وبناء قدراتها المؤسسية وإيلاء الاهتمام لأولويات أفغانستان.

وبالمثل، فإننا نرحب باعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لأفغانستان الذي وقعته الحكومة والأمم المتحدة في ٢٨ أيار/مايو بغية تعريف المشاركة الدولية وتحسين التنسيق بين جميع هيئات وبرامج الأمم المتحدة في ذلك البلد. وعلى الرغم من انعدام الأمن وسيادة العنف، يجب أن نواصل تدعيم الأولويات الوطنية من خلال اتباع نهج شامل، يعزز القدرات المؤسسية، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون ومراعاة البعد الإقليمي للكثير من المشاكل التي تؤثر في ذلك البلد. وفي هذا السياق، فإن المساعدة الدولية يجب أن تتواءم مع الهياكل والأولويات الأفغانية.

تمثل مكافحة الجريمة المنظمة والإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها أولوية لاستقرار أفغانستان. ونرحب بالمبادرات الخاصة بذلك التي اتخذها المؤتمر الخاص المعني بأفغانستان الذي عقدته منظمة شنغهاي للتعاون ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ونحن ندرك أن التقدم في الحوار والتعاون الثنائي بين أفغانستان وباكستان وإيران يمكن أن يساعد على التصدي للتحديات المشتركة في مجال الأمن الإقليمي مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك قضايا التنمية والتجارة.

وفي هذا الإطار، نؤيد جهود الحكومة للحد من إنتاج الأفيون في العديد من الأقاليم وكذلك التعاون الإقليمي لبناء جبهة موحدة للتصدي لتلك الظاهرة ذات الآثار العالمية. وبالمثل، فإننا نلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لمحاربة الفساد، وبخاصة إنشاء وحدة متخصصة في محاربة الفساد داخل مكتب النائب العام في ١ نيسان/أبريل.

ويشعر وفد بلادي أيضا بالتفاؤل إزاء التقدم المشار إليه في التقرير بخصوص الإعداد للانتخابات المقررة في آب/أغسطس المقبل. ونعتقد أنه أحرز تقدم مهم، ليس في العملية الانتخابية الوشيكة فحسب، ولكن أيضا في تعزيز ثقافة الديمقراطية في البلاد. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للانتهاء من إعداد القوائم الانتخابية والقائمة النهائية للمرشحين في الموعد المحدد بدون أي حوادث أمنية خطيرة.

ونرحب بإنشاء لجنة الشكاوى الانتخابية وحملة التحقق من الحقوق السياسية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة بالاشتراك مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة في أفغانستان على التعاون مع البعثة وقوات الأمن وكذلك مع مشروع ”تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد“ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان إجراء الانتخابات المقبلة في أجواء من الأمن والشفافية واحترام حقوق الإنسان للناخبين، وبخاصة ممارسة النساء لحقوقهن السياسية بالكامل.

ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الزخم المتولد عن العملية الانتخابية في تنفيذ خطط استراتيجية طويلة الأمد تتضمن تدابير محددة، من شأنها تعزيز سيادة القانون والإسهام في إيجاد الثقة لدى السكان في مؤسساتهم وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب. ولا شك في أن إجراء الانتخابات يمثل فرصة لكتابة فصل جديد تماما، يشجع المصالحة الوطنية ويعزز السيادة والديمقراطية في أفغانستان.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري وتقدير وفدي لكم، سيدي، لإسهامكم في عمل مجلس الأمن خلال الأشهر الستة الماضية وبخاصة طريقة قيادتكم للمجلس أثناء رئاستكم هذا الشهر. لكن المهنية والكفاءة والشفافية والحياد كانت سمة لكم طوال حياتكم العملية الغنية. وأتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم مستقبلا.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرضه لتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2009/323). وبالمثل، يود وفد بلادي أيضا توجيه الشكر للسيد إيدي على القدرات القيادية التي أظهرها أثناء ظروف شديدة القسوة. كما نود أن نرحب بالسيد تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على طاولة المجلس.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. واسمحوا لي هنا أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية الوجيزة.

إن اللحظة التاريخية الحاسمة خلال العام والتي سيكون لها أكبر الأثر على مستقبل أفغانستان – الانتخابات الرئاسية والتشريعية – تقترب سريعا. ومما يثلج صدر كرواتيا التزام اللجنة الانتخابية المستقلة بالجدول الزمني للانتخابات، وبخاصة في ما يتعلق بتسجيل الناخبين وفرز المرشحين. ونرحب على وجه الخصوص بالعدد المتزايد من النساء اللاتي سجلن أسماءهن للترشيح في المقاطعات مقارنة بالانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥. ومن المهم للغاية ضمان المشاركة الكاملة لجميع الأفغان في الانتخابات المقبلة ومصداقيتها التامة أيضا.

وفي هذا السياق، تؤيد كرواتيا بقوة دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في العملية الانتخابية، وبخاصة الحوافز التقنية والسياسية التي قدمتها بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأفغانية ذات الصلة لأننا نعتقد أن تلك الحوافز ستساعد كثيرا على تهيئة الظروف والأجواء المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وفضلا عن ذلك، نرحب بإنشاء لجنة الشكاوى الانتخابية وكذلك بقراري الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إرسال بعثة مراقبة وفريق دعم انتخابي لمراقبة مسار الانتخابات ونتيجتها.

وعلى الرغم من هذا الزخم الإيجابي، تشعر كرواتيا بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلاد، وبخاصة في الجنوب والشرق وكذلك إزاء امتداد التمرد إلى الجزء الشمالي الذي كان هادئا في السابق والتدفق الجديد للمقاتلين الأجانب على البلاد. ومن ناحية أخرى، نلاحظ بارتياح استمرار التقدم في التنسيق بين المؤسسات الأمنية الأفغانية الرئيسية وتحسن الحالة الأمنية في كابول وحولها وحدوث انخفاض حاد في عدد موظفي المعونة الذين قتلوا أو أصيبوا بتشوهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونؤيد الاستمرار في أفغنة العمليات الأمنية والجهود المستمرة لتفادي الخسائر في صفوف المدنيين.

من الأهمية بمكان التشديد على اتفاقنا مع التقييم العام بأن الوسائل العسكرية وحدها لن تجلب النجاح النهائي في أفغانستان، وذلك على الرغم من أننا نعتبر الجهود العسكرية جزءا مهما لا يتجزأ من الحل الشامل في أفغانستان. ونحن نرى أنه مما يسهم إسهاما كبيرا في بلوغ ذلك الهدف وضع برنامج للمصالحة الوطنية يتم التخطيط له بعناية وتنفيذه باهتمام على أن يكون مبنيا على احترام الدستور وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكرواتيا ترحب بالتقدم المحرز في بعض المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها بوصفها أساسية للنمو الاقتصادي لأفغانستان في الأجل الطويل، وبخاصة الزراعة وتطوير القطاع الخاص والتعليم العالي. وفي ذلك السياق، نحن نرحب بإنشاء الآليات الجديدة التي تمس الحاجة إليها والرامية إلى تحسين التنسيق واتساق تخصيص الموارد، بما في ذلك قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية التي أنشئت من أجل زيادة فعالية المعونة وتنسيق تدفق الموارد من المانحين.

وفضلا عن ذلك، نحن نرحب بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أنشئ حديثا، ويحدد مسار عمل الأمم المتحدة في أفغانستان في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ وينشئ صندوقا مشتركا هدفه الرئيسي هو معالجة عدم التوازن في المساعدة المقدمة إلى المقاطعات.

إن كرواتيا تؤيد بقوة ما يسمى بالطفرة المدنية الرامية إلى البناء الهائل للقدرات والمؤسسات والخطة الشاملة التي قدمتها الحكومة الأفغانية في ذلك الصدد عقب مؤتمر لاهاي. ونحن نشارك الرأي القائل إن الطفرة المدنية الجديدة يتعين أن تكون بقيادة الأفغان ومركزة بالدرجة الأولى على المستوى دون الوطني. وفي ذلك السياق، نحن ننتظر بتلف

استكمال خطة الحكومة ذات الأولوية وآليات التنفيذ بوصفها أدوات ضرورية للتنفيذ الكامل للاستراتيجية المذكورة آنفا.

ونحن نرى أن مكافحة الفساد ما زالت إحدى المهام الرئيسية للسلطات الأفغانية. ولذلك نحن نرحب بإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الفساد، فضلا عن وضع خطط لمكافحة الفساد من جانب المكتب السامي الجديد للإشراف، الذي أنشئ مؤخرا لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية البعد الإقليمي للمشاكل في أفغانستان. والأمر الواضح بحد ذاته هو أن العمل العسكري في أفغانستان بحاجة إلى أن يراعي بعناية الحالات السياسة والعسكرية في البلدان المجاورة وأن يتعامل بشكل كاف مع هذه الحالات.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن تصور تحقيق النمو الاقتصادي في أفغانستان بدون التنسيق الإقليمي الكبير والتعاون. وترحب كرواتيا بنتائج المؤتمرات العديدة التي عقدت مؤخرا والمكرسة للتعاون الإقليمي وبجهود هذه المؤتمرات لزيادة حشد دعم المانحين لأفغانستان. ونحن مسرورون بشكل مماثل إذ نشهد إحراز تقدم في العلاقات الثنائية بين أفغانستان وجيرانها، وخاصة باكستان.

إننا نفهم فهما كاملا التركيز الحالي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الانتخابات وتصميم البعثة على إدراج جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في وضع نقاط مرجعية، حسب طلب القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩). ونحن نؤيد مساعي البعثة الرامية إلى إجراء مشاورات واسعة بشأن تلك المسألة، ونتطلع إلى استكمال مجموعة النقاط المرجعية، التي ستعرض في التقرير المقبل للأمين العام، المقرر أن يقدم في أيلول/سبتمبر.

وكرواتيا، إذ تضع في الاعتبار أهمية وحجم المهام التي كلفت بها البعثة، تؤيد زيادة تعزيز البعثة، فضلا عن اعتزام البعثة زيادة التوسع وإنشاء مكاتب في جميع مقاطعات أفغانستان.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يحدوني الأمل في أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، بألا أبدأ بياني بالاقتصار على تناول المسألة الأفغانية الهامة. وأود أن أشارك زملائي الإعراب عن امتناننا لكم ليس على عقد جلسة اليوم فحسب، بل أيضا، وقبل كل شيء، على أعمالكم الفعالة والمثمرة بقدر كبير بوصفكم رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة. وكان نشاطكم مثمرا بشكل بالغ حقا. وأنتم فعلا تعرفون المشاعر الحارة للغاية التي نكنها نحن، الوفد الروسي بأكمله، والاتحاد الروسي، لكم ولأنشطتكم الدبلوماسية. ونعتقد أن معيار العمل الدبلوماسي رفع المستوى بشكل كبير واضح للغاية.

ومرة أخرى، نود أن نتمنى لكم كل النجاح والتوفيق لأنشطتكم في المستقبل، ونأمل أن تتذكروا دائما العديد من الأصدقاء الأعزاء الذين تركتموهم في نيويورك، وخاصة الأصدقاء الروس.

إننا نشعر بالامتنان للسيد إيدي على تقييماته وعلى تحليله الموضوعي والصريح والمألوف للحالة في أفغانستان. ونحن نشيد بإسهامه الشخصي في الجهد الدولي، الذي بذل تحت إشراف الأمم المتحدة، للمساعدة في التوصل إلى تسوية في أفغانستان ولإعادة بناء ذلك البلد بعد انتهاء الصراع.

وللأسف، وبالرغم من عدد من التطورات الإيجابية التي حصلت في أفغانستان ووردت في تقرير الأمين العام (S/2009/323) وذكرها السيد إيدي اليوم، فإن الحالة في ذلك البلد ما زالت حتى الآن تشهد اتجاهات واضحة لزعزعة الاستقرار. وعلى وجه التحديد، وكما هو الحال في

السابق، نحن نشعر بالقلق بشكل خاص من حقيقة أن الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية والوجود العسكري الدولي ما زالت لم تحقق أي أوجه للتحسن الجدي حقا في المجال الأمني. وللأسف، وحتى الآن، لم يتحقق أي استقرار في أوجه التحسن الإيجابية القائمة، ولم تصبح تلك الخطوات الإيجابية غير قابلة للتراجع. وفي ذلك المجال، من الواضح أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك فيما يتعلق بالوجود العسكري الدولي وولاياته. وللأسف، ما زال هناك زيادة في الأنشطة الإرهابية لحركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من المتطرفين، مما يؤدي إلى تقويض أساس الدولة الأفغانية ويعوق إلى حد كبير تحقيق الاستقرار والتعمير.

وفيما يتعلق بالمكافحة المسلحة لطالبان، نحن نشعر بقلق بالغ من الاستمرار الحالي لحالات وقوع خسائر بين المدنيين بسبب عمليات الوجود العسكري الدولي. وقد استمعنا للتقييمات التي قدمها اليوم السيد إيدي، ونحن نتفق معه بشأنها. ونحن ندعو إلى إجراء تحقيق دقيق في جميع الحوادث ذات الصلة وزيادة الجهود لمنع وقوع هذه الحوادث في المستقبل.

إننا ننوه بالعمل الذي تضطلع به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوات التحالف من أجل منع وقوع خسائر بين المدنيين خلال العلميات العسكرية. ونحن ننوه بذلك العمل، ولكننا نلاحظ، للأسف، أن تلك الجهود لم تكن فعالة بقدر واف حتى الآن.

ونحن نتوقع أن يحدث الاتفاق بين منظمة حلف شمال الأطلسي ووزارة الدفاع في أفغانستان تأثيرا عمليا على تنسيق الإجراءات المشتركة. ونؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بضرورة أفغنة العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب. ونحن مقتنعون بأنه، بدون المشاركة الفعالة للأفغان أنفسهم، لن يتسنى القضاء على التطرف في أفغانستان.

ونحن نشارك مشاركة كاملة رأي الأمين العام الذي مفاده أننا إذا لم نتمكن من المحافظة على تلك الاتجاهات الإيجابية حتى الآن التي شهدناها تذكر اليوم، بما في ذلك تحويل التركيز إلى إعادة التعمير المدني لأفغانستان، وتعزيز الحكومات المحلية وزيادة فعالية الوجود الدولي، فإن الزخم الإيجابي سيضيع، ويمكن أن ينتكس لفترة سنوات الأفغان أنفسهم وعمل المجتمع الدولي بأسره في أفغانستان. وهدفنا هو منع حصول ذلك من خلال الجهود الجماعية، والدور التنسيقي للأمم المتحدة في ذلك المجال يتسم بأهمية بالغة.

ونحن نؤيد هدف تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، ينبغي لتلك العملية ألا تحصل بشكل يضر بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد، وينبغي ألا تخالف عملية المصالحة الوطنية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ نظام الجزاءات فيما يتعلق بطالبان والقاعدة. ويجب ألا يحصل ذلك. ويجب على الجميع تنفيذ قرارات مجلس الأمن تلك تنفيذا كاملا.

وإذا كانت القيادة الأفغانية تعتقد أنه من المناسب إجراء اتصالات مع الجناح المعتدل لطالبان، فإن هذا الحوار لا ينبغي إجراؤه إلا مع الذين يعملون بحق على تسليم أسلحتهم، ويعترفون بالحكومة وبدستور أفغانستان، ويتخلون عن علاقاتهم مع الطالبان. ونحن نعارض معارضة قاطعة أية ترتيبات مع رؤساء العصابات في طالبان أو منظمات إرهابية ومتطرفة. وأية محاولة لإجراء حوار معهم من شأنه أن يقوض نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ومرة أخرى نزمع على مواصلة الطلب بالامتثال الكامل لذلك النظام.

ومع عدم التقليل من أهمية إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات المقاطعات وفقا لمقتضيات الديمقراطية المقبولة عموما، نعتبر أن من الضروري إيلاء اهتمام خاص لفترة ما بعد الانتخابات. والهدف الرئيسي اليوم يتمثل في محاولة إشراك أكبر عدد ممكن من الأفغان في العملية الانتخابية، وعموما في التسوية السياسية وإعادة إعمار أفغانستان. ونحن نرحب بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في ذلك الصدد، ونتوقع أن تواصل البعثة، كما في السنوات الماضية، توفير المساعدة القوية والفعّالة لإجراء العملية الانتخابية تمشيا مع المعايير الدولية.

ولا نزال نعتقد أن الجهود الدولية لمكافحة المخدرات غير كافية. فهذه المهمة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن تهريب المخدرات ما فتئ يوفر التمويل الرئيسي للإرهابيين في أفغانستان – وأضيف خارجها. وعلى عدة صعد، تدعم روسيا بنشاط مكافحة آفة إنتاج المخدرات غير المشروعة. وفي مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، نحن متأكدون أن علينا استخدام قدرات المنظمات الإقليمية على نحو أكثر نشاطا، تلك المنظمات التي أثبتت فعاليتها في هذه المجالات. وهذه تشمل بصورة خاصة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغاي للتعاون.

وثمة حافز سياسي هام لإقامة أحزمة حول أفغانستان لمكافحة المخدرات والإرهاب وفره حدث وقع بتاريخ ٢٧ آذار/مارس في موسكو: المؤتمر الخاص بالمعني بأفغانستان، الذي انعقد تحت رعاية منظمة شنغاي للتعاون. ونحن ممتنون للأمين العام على مشاركته الفعالة في ذلك المؤتمر. وكانت نتيجة المؤتمر ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي العملي في جهود مكافحة المخدرات والإرهاب. والتدابير التي اتُخذت تتضمن تحليلا شاملا للوضع، ومجموعة من الجهود المشتركة، بما فيها مناورات وتدريب الاختصاصيين لتلبية احتياجات وكالات إنفاذ القانون في أفغانستان.

إن روسيا مهتمة بتحويل أفغانستان إلى دولة مزدهرة وديمقراطية ومستقرة، وجهودنا العملية ترمي إلى المساعدة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والبنى التحتية. ويسعدنا، على سبيل المثال، أن حجم التجارة بين روسيا وأفغانستان ارتفع إلى ١٢ في المائة العام الماضي ليبلغ ما مجموعه ٤٠٠ مليون دولار تقريبا. إنه اتجاه إيجابي، وتعتزم موسكو مواصلة الانخراط في مساع جدية مع شركائنا الأفغان في هذا المجال. والواضح أننا سوف نواصل تزويد الشعب الأفغاني الصديق بالمساعدات الإنسانية الضرورية.

السيد هيرنانديز – ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في هذا اليوم الأخير من الرئاسة التركية لمجلس الأمن حاليا، انضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على أدائكم الدبلوماسي الناجح في الأمم المتحدة. إننا نتمنى لكم النجاح في المستقبل.

يشعر وفدي بالامتنان على عقد هذه المناقشة عن الحالة في أفغانستان. ونحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. ونرحب كذلك بحضور السفير تانين بيننا اليوم.

نود في البداية أن نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بهدف العون على تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية لأفغانستان. إننا ندعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة التي يمكن، حسبما ذكر الممثل الخاص، تلخيصها تحت ثلاث فئات متداخلة: استراتيجية الأمن، والاستراتيجية التنمية والاستراتيجية السياسية. والمهم العمل بانسجام مع تلك الفئات بغية تعزيز حكم القانون. والاضطلاع بهذه المهام ينبغي أن ترافقه جهود لمكافحة

الفساد ومنع الإفلات من العقاب. ونرى أن مكافحة المخدرات وغيرها هامة أيضا.

ونحيط علما بمختلف الجهود الدولية التي بذلت منذ مناقشتنا السابقة عن أفغانستان (انظر S/PV.6094). فهي تعكس بحق نتائج مؤتمر باريس الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولا سيما مؤتمر لاهاي الذي عُقد في آذار/مارس من هذا العام. ونحن ندرك الأهمية الحيوية للاستقرار في أفغانستان والحصول على دعم ثابت من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نبرز دور بعثة الأمم المتحدة في تنسيق مختلف جهود التعاون الدولي، ونرحب ترحيبا خاصا، بالآليات الرامية إلى كفالة نقل الأموال الدولية، وغيرها من الموارد بصورة مناسبة. ونحث على أن تنفذ هذه العمليات بشفافية وفعالية. ونرحب كذلك بجميع المساعي التي تساعد على الحفاظ على مناخ من الاستقرار الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نؤيد المحادثات التي تجري بين أفغانستان والدول المجاورة.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء الزيادة في عدد الحوادث الأمنية في أفغانستان التي تشكل تهديدا لاستقرار البلد. ولا يسعنا إلا أن ندين جميع أعمال العنف التي تتناقض مع المسعى إلى تحقيق سلام دائم في أفغانستان. ويظل بلدي يشعر بالقلق حيال الأضرار الجانبية التي تحصل وتخلف أثرا مباشرا على المدنيين. فنحن نحذر ونشعر بالقلق إزاء عدد الضحايا المدنيين والهجمات ضد أسر موظفي الأمم المتحدة، وموظفي المساعدة الإنسانية والمؤسسات التعليمية. ويجب احترام حق التعليم ولا سيما للفتيات.

وحقيقة أن النساء والأطفال هم ضحايا التصعيد في أعمال العنف تستحق اهتماما خاصا، ونحث أعضاء المجلس على تأييد الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في أفغانستان (S/2008/695). والمهم تنفيذ القرارات التي اتخذت بشأن حماية المدنيين. ويجب أن يسود القانون الإنساني الدولي وأن تحترمه جميع الأطراف.

وكوستاريكا واضحة إزاء أهمية العملية الانتخابية التي بدأت في أفغانستان. ونأمل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية. ويحدونا الأمل أن تعمل فرصة انتخاب القادة على تعزيز الديمقراطية الداخلية وتنوع التعبير السياسي داخل النظام. وإننا ندعو إلى نظام دولي ملائم للرصد من شأنه أن يمكن من التصديق على نتائج العملية. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي الحفاظ على الاستقرار الانتخابي في أفغانستان، إذ يمكن أن تصبح الانتخابات هدفا للذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار في أفغانستان وارتكاب أعمال عنف ضد شعبها. وفي سياق هذه الانتخابات، يجب ضمان سلامة وحرية المدنيين.

وفي آذار/مارس الماضي، عندما مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة سنة واحدة، شعرت البعثة بالتشجيع حيال مضاعفة جهودها للوفاء ببعض المعايير التي تتضمنها ولايتها، من قبيل كفالة تحقيق تقدم صوب السلام والتنمية. ورغم العراقيل العملية التي تعترض الامتثال، نحث الممثل الخاص للأمين العام على تعزيز عمله للقيام بهذه المهام.

وأخيرا، يدرس بلدي بشأن التحولات الرئيسية الثلاثة التي يشير إليها الفصل العاشر ”ملاحظات“ من تقرير الأمين العام (S/2009/323) وهي: زيادة التركيز على الجهود المدنية إلى جانب الجهود العسكرية؛ وتركيز جديد على ما يعتبر الحكم الرشيد والديمقراطي الضروري؛ واصطفاف التعاون الدولي خلف قطاعات رئيسية للتنمية السياسية والاقتصادية في أفغانستان. والتشريد المشترك لهذه المجالات الثلاثة المتداخلة يشكل تحديا لمؤسسات البلد.

إن مستقبل أفغانستان واستقرارها يعتمدان على هذا الإنجاز، لذلك نحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها

في مجال التنسيق للمساعدة في تنفيذ جدول الأعمال هذا بغية تحقيق بناء السلام والتنمية اللذين يسعى إليهما الشعب الأفغاني.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، بما أن هذه آخر جلسة للمجلس تشاركون فيها بصفتكم ممثلا دائما لبلدكم الشقيق، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوت الزملاء الذين سبقوني لكي أثني على الصفات الحميدة التي أظهرتموها والتعاون البنّاء الذي ساد معكم خلال قيادتكم لوفدكم ومساهمتكم البناءة في أعمال المجلس. كما أشكركم على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وباسمي شخصيا وباسم أعضاء وفدي أتمنى لكم الصحة والسعادة والنجاح في حياتكم المقبلة.

وأتوجه بالشكر إلى السيد كاي إيدي على إحاطته الشاملة، وأشيد بالجهود التي يبذلها وجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الأفغاني رغم كل الصعوبات والتحديات التي يواجهونها. كما أرحب بالبيان الذي أدلى به سعادة السفير تانين الممثل الدائم لأفغانستان.

ما انفكت تقارير الأمين العام منذ عام ٢٠٠٥ تنذر بتدهور الأوضاع الأمنية في أفغانستان عاما بعد عام، ولم تكن الفترة التي انقضت من هذا العام استثناء عن الأعوام السابقة، فتقرير الأمين العام الذي بين أيدينا يشير، في أكثر من مكان، إلى أرقام قياسية جديدة تم تسجيلها منذ بداية هذه السنة. ففي الفقرة ١٨ يؤكد التقرير ارتفاع معدل الحوادث الأمنية بنسبة ٤٣ في المائة حيث تجاوز عدد هذه الحوادث في أيار/مايو فقط ١٠٠٠ حادث. كما يتنبأ التقرير باحتمال زيادة مستوى العنف خلال الفترة المقبلة. وفي المقابل هناك تراجع، للأسف، في التعهدات والالتزامات الدولية تجاه أفغانستان وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، كما ورد في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام، وهو ما يثير قلقنا البالغ إزاء احتمال أن يأتي اليوم الذي يدير فيه المجتمع الدولي ظهره مرة أخرى لأفغانستان، ونأمل ألا يحدث ذلك.

نؤكد من جديد أن استعمال القوة لوحده لن يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ونعتقد أن الاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الخبراء المدنيين لدعم حكومة أفغانستان وبناء القدرات الأفغانية خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب تنفيذها بالسرعة الممكنة.

كما نتطلع إلى مراجعات أشمل لاستراتيجية أوسع للسلام في أفغانستان تقوم على مبدأ الحوار الشامل مع كل من يقبل الحوار لدعم المصالحة الوطنية وتحقيق الوفاق بين جميع قطاعات الشعب الأفغاني وتحقيق التنمية.

ومن جانب آخر، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز دور وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وتوفير الموارد اللازمة لها، ودعم حضور أوسع، ومساهمة أكثر فعالية لوكالات الأمم المتحدة، وخاصة في مشاريع التنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان، منن أجل تهيئة الظروف لانسحاب القوات الأجنبية، الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق المصالحة الوطنية.

ونسجل بارتياح ما ذكره السيد ممثل أفغانستان منذ قليل حول ما تحقق في مجال بناء الطرق وخدمات التعليم والصحة والزراعة، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعمه بصورة أكبر لتمويل هذه القطاعات.

رغم الحوادث المفجعة المتكررة التي ارتكبتها القوات الدولية ضد المدنيين في أفغانستان، ورغم النداءات المتكررة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها، إلا أن حوادث قتل المدنيين ما زالت تتكرر بشكل يثير القلق العميق. ويكفي هنا أن نشير إلى الحادث الذي وقع في

بالابالوك يوم ٤ أيار/مايو الماضي الذي نتج عنه مقتل ١٤٠ مدنيا، حسب بيانات الحكومة الأفغانية. إن تكرار هذه الحوادث يثير التساؤل حول وجود قواعد وترتيبات من جانب قيادة القوات الدولية لضمان تجنب وقوع هذه الحوادث المفجعة، وما يترتب عليها من تبعات. وقد أصبح من الملح إجراء تحقيقات نزيهة ومحايدة في هذه الحوادث ومحاسبة المسؤولين عنها.

ونعرب عن ارتياحنا للطريقة التي يتم بها الإعداد للانتخابات، والتوافق الذي توصل إليه الأفغان حول هذه المسألة، ونشيد هنا بالدور الذي قام به السيد كاي إيدي وبعثة الأمم المتحدة، ونعتقد أن نجاح الانتخابات مرتبط بالمشاركة الواسعة للشعب الأفغاني ونزاهتها وعدم التدخل الخارجي للتأثير على نتائجها.

وأخيرا، نتطلع إلى تقييم الأمين العام للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة وأولوياتها في تقريره الذي سيقدمه في أيلول/سبتمبر القادم.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناني العميق لكم للأسلوب الذي أدرتم به عملنا. لقد أظهرتم موهبة وقدرة غير عادية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وفيما تستعدون الآن لمغادرة نيويورك أود، سيدي، أن أعرب لكم عن إعجابنا وامتناننا وعن مشاعري الودية نحوكم شخصيا وأتمنى، كما نقول في الفرنسية، أن تكون الرياح على هواكم وحياتكم جميلة، سعادة السفير إلكن.

سيدلي الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وفرنسا تؤيد هذا البيان. وأود أن أدلي بعدة ملاحظات إضافية، بعد توجيه الشكر أيضا إلى سعادة السفير تانين على بيانه.

أولا، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة للسيد كاي إيدي لكفالة اتساق أفضل للجهود الدولية في أفغانستان تحت مظلة الأمم المتحدة. لقد ساهم شخصيا بدرجة كبيرة في زخم وزيادة تعبئة المجتمع الدولي، التي سمحت للأمم المتحدة بالانخراط، خاصة منذ مؤتمر باريس، كطرف رئيسي في تنسيق الجهود الدولية.

انتخابات ٢٠ آب/أغسطس ينبغي أن تكون فرصة للأفغان يعبرون فيها بحرية وديمقراطية عن خيارهم فيما يتعلق بالاتجاه الذي يريدونه لبلدهم. وبغية تأمين الشرعية التامة والقبول الشامل للمرشحين المنتخبين لقيادة البلد، يجب أن تكون العملية الانتخابية شفافة ونزيهة وموثوقا بها. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي على وجه التحديد أن يتمكن كل مرشح من أن يخوض حملته الانتخابية مع التمتع بنفس إمكانية الاستفادة من وسائط الإعلام وإمكانية الوصول إلى جميع أرجاء البلد. وإنني أعرف أن هذا واحد من شواغل الممثل الخاص. وقد شدد وزير الخارجية برنار كوشنر في كابل في أيار/مايو أثناء لقائه بالمرشحين الرئيسيين على أنهم يجب أن يتحلوا فرديا بالمسؤولية عن السير الأصولي للانتخابات.

المسؤولية عن إجراء الانتخابات تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الأفغان أنفسهم. لكن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما بتقديم المساعدة لهم. ونثق بأن الممثل الخاص للأمين العام سيواصل المضي في الطريق الذي شرع فيه فيوفر المساعدة اليقظة للعملية الانتخابية.

استمرار العمل المطلوب لبناء البلد سيعتمد على نجاح الانتخابات. وكما ذكر الممثل الخاص، أحرز تقدم كبير في عدد من المجالات في غضون السنة الماضية. وذلك التقدم يجب توطيده الآن. وعلى وجه التحديد، أشير إلى القوة المتزايدة للجيش الوطني الأفغاني. وإن التسليم التدريجي للمسؤولية عن الأمن إلى القوات الأفغانية في منطقة العاصمة

كابل، والذي بدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٨، والذي انخرطت فيه الوحدة الفرنسية بصفة خاصة، أدى إلى تحسين الحالة الأمنية في تلك المنطقة. وذلك دليل على أن ''أفغانستان'' تعمل بنجاح وتواصل المسيرة.

وبرز عنصر جديد تمثل في الجهد المتجدد لإصلاح وتقوية الشرطة. وفي ذلك الصدد اتخذ الرئيس ساركوزي قرارا بانخراط أفراد الدرك الفرنسيين في مهام في أفغانستان متصلة بتدريب ومراقبة الشرطة الوطنية الأفغانية. وذلك الجهد جزء من الانتشار المستقبلي لقوات الدرك التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تعتبر مناسبة تماما لتوفير التدريب العملياتي للشرطة الأفغانية وإعدادها لتسلم الأنشطة العسكرية في الميدان.

وأحطنا علما بالتقدم الذي نوه به الأمين العام في مجال تنسيق المساعدة الدولية، وإن كان الكثير ما زال يتعين إنجازه. وفي ذلك الصدد نتطلع باهتمام إلى نتيجة العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) لوضع مؤشرات ومعايير لقياس النتائج. وتلك المؤشرات ستشكل أداة مفيدة في تشجيع الشركاء الدوليين والحكومة الأفغانية أيضا على تكريس أنفسهم تماما للتنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في باريس وبوخارست، والمعاد تأكيدها في لاهاي.

ونمى إلى علمنا أيضا أن الأمين العام يرغب في تخصيص موارد جديدة للبعثة. وإننا نفهم رغبته في أن يتمكن من التعويل على القدرات الضرورية في أسرع وقت ممكن، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق المساعدة. ولذلك سننظر بذهن متفتح في طلباته التي ستقدمها الأمانة العامة.

التطورات في مجال حقوق الإنسان ما زالت مصدر قلق شديد. وينبغي للسلطات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تضاعف جهودها في ذلك المضمار. وإنني أعرف أن هذا الشاغل يراود الممثل الخاص أيضا. وإن مسألة حقوق المرأة بصورة خاصة يجب أن تظل أولوية للحكومات الأفغانية.

كما أود أن أكرر انشغالنا المتواصل بمسألة الإصابات بين المدنيين، الناجمة بالدرجة الأولى عن الهجمات المتعمدة التي تشنها جماعة الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى. إلا أن فرنسا ترى أن الحاجة ما زالت قائمة إلى تكثيف جهود الحكومة والقوات الدولية على السواء في ذلك الصدد.

الزخم وراء تقوية التعاون الإقليمي تجلى مرة أخرى في اجتماع تريستا الأخير حول أفغانستان وجيرانها. وينبغي لنا أن نكفل بصورة جماعية تنفيذ الالتزامات المقطوعة في الأشهر الأخيرة في المجالات التي أشار إليها الممثل الخاص في اجتماع تريستا، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للسكك الحديد والطاقة.

وبرغم المميزات الفردية لأفغانستان وباكستان، تقوم الحاجة إلى تطوير نهج منسق تجاه البلدين يعالج التحديات المشتركة الكثيرة القائمة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعزيمة التي أبداها المسؤولون الباكستانيون في القتال الجاري في وادي سوات. ويمكن لحكومة باكستان أن تعول على تضامن فرنسا معها في ذلك القتال، الذي ينبغي أن يركز على كل الجماعات المسلحة المتطرفة التي تزاول أنشطتها في الأراضي الباكستانية، والذي نعرف أنه يجب أن يشكل جزءا من إستراتيجية شاملة طويلة الأمد.

تثبيت استقرار أفغانستان والمنطقة بأسرها أولوية لنا جميعا. ولذلك السبب عملت فرنسا، منذ سنتين وحتى الآن، على تعزيز التزامها العسكري في أفغانستان تعزيزا كبيرا. وإننا ندرك الحاجة إلى نهج شامل، ونريد أن نساعد في إقرار نهج محدد بالالتزام بأكبر قدر ممكن. كما عززنا تعزيزا كبيرا

التزامنا السياسي والمدني بزيادة مساعدتنا في التعمير لعام ٢٠٠٩ زيادة هائلة حيث ستصل إلى ٤٥ مليون يورو. وبوسع أفغانستان أن تعول على التزام فرنسا الذي لا يفتر إلى جانب الأمم المتحدة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أنضم إلى زملائي وأشكركم، سيدي، على قيادتكم الخارقة للعادة كرئيس لمجلس الأمن، وعلى حياتكم المهنية المميزة، وعلى المساهمات الجمة التي قدمتموها – لا لحكومتكم فحسب وإنما للعلاقة بين بلدينا، في ضوء خدمتكم في واشنطن – وكذلك على الحكمة والصداقة الحميمة وروح الزعامة التي تحليتم بها طيلة توليكم المنصب هنا. إننا – وأنا شخصيا – سنفتقدكم كثيرا. نتمنى لكم كل خير. وأرجو أن تكون لدينا جميعا دعوة مفتوحة لزيارتكم.

أود كذلك أن أبدأ بشكر الممثل الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم وعلى جميع جهوده الاستثنائية كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة).

الولايات المتحدة تدعم دعما قويا البعثة وسعيها، إلى جانب المجتمع الدولي وبخاصة إلى جانب حكومة أفغانستان، إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩). وإن الكثير من العمل ما زال ينتظرنا جميعا عندما نساعد الحكومة الأفغانية على خدمة شعبها وحمايته بطريقة أفضل.

في أعقاب إطلاق الولايات المتحدة استراتيجيتها الجديدة الشاملة في أفغانستان وعقد اجتماع لاهاي الوزاري وعقد مؤتمر باريس في وقت سابق من هذا الشهر، ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام الفصلي الأول (S/2009/323) عن الحالة في أفغانستان. وقد بين الأمين العام أن الحالة الأمنية تظل حافلة بالتحديات. لكن شراكتنا أسفرت عن بعض التقدم بالاقتران بعملنا على معالجة الشواغل الأمنية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة الحكم في الميدان. وفي اجتماع لاهاي الوزاري تكلم المجتمع الدولي بصوت قوي واحد: البعثة ستواصل الاضطلاع بدور أساسي في تحقيق أمن وتنمية أفغانستان. وقد أعطى المجتمع الدولي البعثة بوضوح مركز الصدارة في تنسيق الإجراءات الدولية والمساعدة دعما لحكومة أفغانستان.

وكما يعرف المجلس، قرر الرئيس أوباما إعطاء أفغانستان أعلى أولوية وطنية أمنية. أهدافنا واضحة: الإخلال بجهود القاعدة وإلحاق الهزيمة بها وتفكيكها وبناء قدرة الحكومة الأفغانية على كفالة الأمن لشعبها ولأراضيها. إن البعثة تضطلع بعمل رائع وستظل عنصرا أساسيا في جهودنا المشتركة.

وفي ضوء ذلك اسمحوا لي أن أتطرق إلى بضعة مجالات شائكة.

انتخابات أفغانستان الرئاسية وانتخابات المقاطعات في ٢٠ آب/أغسطس ستكون معْلما حاسم الأهمية في جهود حكومة أفغانستان لتوسيع رقعة الإدارة الحكومية. وتوفر الانتخابات للحكومة الأفغانية فرصة سانحة لمواطنيها لإسماع صوتهم، ولتبرز للمجتمع الدولي حملتها الجارية لتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح في البلد. وإن المجتمع الدولي والأمم المتحدة يبذلان جهدا جهيدا مع المفوضية المستقلة للانتخابات للمساعدة في التيقن من نجاح تلك الجهود المتصلة بالانتخابات. ويجب علينا جميعا أن نعتبر ذلك أولويتنا العليا في الأسابيع المقبلة. واسمحوا لي أن أذكر في ذلك الصدد أن الولايات المتحدة منحت ١٢٠ مليون دولار لصندوق المانحين الذي تديره الأمم المتحدة لأغراض

الانتخابات. وندعو جميع المانحين الآخرين إلى الوفاء بسرعة بالتعهدات التي قطعوها.

الولايات المتحدة لا تؤيد ولا تعارض أي مرشح محدد للرئاسة أو لمجالس المقاطعات. إننا، بدلا من ذلك، نؤازر الشعب الأفغاني في حقه في أن يختار قادته بنفسه. ولهذا نعمل مع السلطات الانتخابية الأفغانية والأمم المتحدة للمساعدة في كفالة عملية انتخابية موثوق بها وآمنة وشاملة للجميع.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان (البعثة) لتحقيق ذلك الهدف. ونرحب بتأسيس برنامج رصد الحقوق السياسية الذي يسهر على حماية حرية التعبير والانتماء والتجمع السلمي والتنقل. وسنظل يقظين للتصدي لحالات الترهيب والتحيّز والتمييز، ونشجع الحكومة الأفغانية على الإنفاذ الكامل للمرسوم الخاص بعدم التدخل في شؤون انتخابات عام ٢٠٠٩.

كذلك ترحب الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها البعثة لتشجيع النساء الأفغانيات على المشاركة في العملية السياسية، مرشحات أو ناخبات. وبموازاة ذلك، نعمل على تمكين المرأة ووضع حد للتفرقة القائمة على الجنس في أفغانستان. واسمحوا لي أن أنوه هنا بأن ميلاني فيرفير، سفيرة الرئيس أوباما المتجولة لشؤون المرأة في العالم، قد أكملت، بالأمس فقط، زيارة إلى أفغانستان قامت خلالها بالترويج لإطلاق برنامج لدعم المساواة بين الجنسين بمنحة قدرها ٢٧ مليون دولار بهدف تعزيز منظمات المجتمع المدني الأفغانية مع التركيز على تقديم المساعدة التقنية وتوفير منح صغيرة للمنظمات الأفغانية غير الحكومية.

إن درجة فاعلية البعثة تعتمد على حجم مواردها ونطاق وجودها في كافة أنحاء أفغانستان. ومن المهم إذن توسيع رقعة تواجد البعثة في المناطق والمقاطعات الأفغانية، كما يدعو إلى ذلك القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

ونحن إذ نرحب بتعزيز الروح القيادية للبعثة في التنسيق بين المانحين، نلتزم بتحري أعلى درجات التعاون والشفافية في عملنا مع البعثة والمانحين الآخرين. وثمة حاجة ملحة، عند إعداد العواصم لخطط المساعدة للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، إلى أن تقوم البعثة بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية والمانحين الآخرين. وسيساعد على تحقيق ذلك الهدف عقد اجتماعات بين المانحين على الصعيد الدولي لمتابعة التنفيذ، كما أن تلك الجهود تمثل إضافة مفيدة إلى عملية التنسيق الميداني. وعلينا أن نساعد المانحين على مواءمة خططهم الرفيعة المستوى ومتطلباتهم التمويلية مع الأولويات الأفغانية.

إن الزيادة المقترحة في المكوّن المدني للبعثة لتنفيذ برنامج محدد الهدف ومدعوم في مجال بناء القدرات تأتي استجابة مباشرة لطلب الحكومة الأفغانية وأولوياتها الجغرافية. وينبغي أن تحتل البعثة موقعها في قلب الجهود المبذولة لتنسيق الجوانب الدولية لزيادة العنصر المدني، لكن الحكومة الأفغانية أيضا يجب أن تتولى زمام المبادرة في هذا الأمر إن أرادت للزيادة المنشودة أن تكون ذات جدوى. وإن أفغانستان بحاجة إلى مضاعفة الخبرات المدنية للمساعدة في تطوير المنظومات والمؤسسات الرئيسية والتوسع في البنى التحتية الأساسية وإيجاد بدائل اقتصادية مشروعة عن إنتاج خشخاش الأفيون. أما فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا أنها ستنهي نشاطها في مجال القضاء على المخدرات وستحول موارد أكثر إلى الزراعة والتعرض لتجارة المخدرات وجهود تثقيف الجمهور.

اسمحوا لي أن أخص بالذكر برنامجا خلاقا واحدا سيساعد البعثة على القيام بعملها، أي جهود الأمم المتحدة لمساعدة الاقتصاد الأفغاني عن طريق، أقتبس من الأمين العام:

"حملة مشتريات محلية مع أعضاء الحكومة والمانحين، وعدد من الموردين الأفغان المنتمين للقطاع الخاص. والغرض من تلك الحملة هو تشجيع المجتمع الدولي على شراء المنتجات الأفغانية وتقليل الاعتماد علـى الـواردات الأغلـى ثمنـا" (*S/2009/323*، الفقرة ٣٥).

الولايات المتحدة تدعم بشدة الجهود الرامية إلى توسيع التجارة الثنائية والإقليمية، بما في ذلك زيادة الولايات المتحدة لمشترياتها من المنتجين ورجال الأعمال الأفغان. كما ستقوم حكومتي بالدور المطلوب منها في زيادة حجم التجارة الإقليمية عن طريق مبادرة تعنى بالبنية التحتية وتطوير التجارة، وعن طريق تشجيع أفغانستان وباكستان على إبرام معاهدة بشأن التجارة العابرة.

علينا أيضا أن نعمل على تطوير الزراعة الأفغانية التي تحتاج إلى تحسين التقنيات والتسويق وإنشاء البنية التحتية والري والكهرباء الريفية والتخزين المبرد والطرق التي تربط المزارع بالأسواق. وعلينا جميعا أن نعمل مع شعب وحكومة أفغانستان على توفير الاحتياجات الأساسية والبنية التحتية المطلوبة لتحسين حياة الأفغان الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يشكلون ٧٦ في المائة من مجموع السكان.

أخيرا، سيكون تقصيرا من حكومتي إن هي لزمت الصمت إزاء ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الخسائر في الأرواح بين المدنيين. إن الولايات المتحدة لتعرب عن عميق أسفها لأي إصابات أو خسائر في الأرواح بين الأفغان الأبرياء نتيجة عمليات القوات الأمريكية أو القوة الدولية للمساعدة الأمنية. إن أي خسارة في الأرواح البشرية البريئة أمر مأساوي. ولهذا نسعى عند وقوع الحوادث إلى المبادرة فورا بتوفير المساعدة الإنسانية للمجتمعات المتضررة. ونحن نأخذ مأخذ الجد كل التقارير بشأن تلك الحوادث وسنواصل إجراء تحقيقات جادة، بالاشتراك مع الحكومة الأفغانية، لتحديد مجرى الأمور بشكل دقيق في كل حادثة يُدّعى أنها تسببت في وقوع خسائر في أرواح المدنيين.

تتخذ القوات الأمريكية والدولية احتياطات مكثفة لتفادي وقوع تلك الخسائر بين المدنيين الأفغان، وكذلك بين القوات الدولية والأفغانية أثناء العمليات ضد المتمردين والإرهابيين. ونحن ندرك تماما أن الخسائر في أرواح المدنيين تقوض دعم الجمهور والحكومة في أفغانستان لكل ما نقوم به سويا من عمل. والواقع أن الجنرال ستانلي مكريستال، قائد القوات الأمريكية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، قد أعلن في ١٤ حزيران/يونيه فور تسلمه مهامه أن تقليل الخسائر المدنية يأتي في رأس قائمة أولوياته لدى قيادته العمليات العسكرية الهادفة إلى خلق بيئة آمنة تساعد على تعزيز المجتمع والحكومة في أفغانستان.

ومع ذلك، خليق بنا ونحن نسعى إلى تحقيق تلك الأهداف أن نتذكر أننا نحارب عدوا – جماعة الطالبان ونشطاء آخرون – لا يتورع عن اللجوء إلى أساليب بغيضة، بما فيها استخدام الجنود الأطفال في التفجيرات الانتحارية واتخاذ المدنيين دروعا بشرية. إن جُلّ الخسائر في الأرواح بين المدنيين في أفغانستان، فيما ذكر لتوه الممثل الخاص، تعزى إلى المتمردين، لا إلى القوات الدولية التي تسعى إلى تحسين قدرة الحكومة الأفغانية على حماية الشعب الأفغاني.

لقد جعل المجتمع الدولي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القوة التي تقود خطاه لتحقيق أهدافنا في ذلك البلد. وإن الولايات المتحدة ماضية بثبات في دعم الشعب الأفغاني في سعيه إلى التغلب على التحديات التي واجهته خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وللعمل مع المجتمع المدني لإلحاق الهزيمة بعدو مشترك. وعلينا الآن أن نعمل

متحدين من أجل الشعب الأفغاني ومن أجل الإقليم ومن أجل السلم والأمن الدوليين.

السيد ليو جنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أهنئ تركيا على هذا النجاح الباهر لرئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إسهامكم المتميز. إن رئاسة مجلس الأمن أمر يطمح له كل دبلوماسي. ونأمل أن يكون العمل الذي تقومون به هذا الشهر إرثا لكم لا يبلى. كما نتمنى لكم كل النجاح في جميع مساعيكم المستقبلية.

يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام (S/2009/323). ويتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. إننا نقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) في ظل ظروف قاسية على سلام واستقرار وتنمية ذلك البلد. كذلك نرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان، السفير تنين.

الانتخابات المقبلة ستكون حدثا تاريخيا في الحياة السياسية في أفغانستان هذا العام. ويسرنا أن التحضيرات للانتخابات في أفغانستان تسير حتى الآن على الطريق الصحيح رغم ما تواجهه من تحديات عديدة. وإننا لعلى ثقة بأن الشعب الأفغاني سينهل من الحكمة التي عُرف بها لتسوية المشاكل المتعلقة بالانتخابات، وللنجاح من خلال تلك الانتخابات، في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار وتحسين قدرة الحكومة على إدارة الحكم في كل المجالات. إن تأمين سلاسة العملية الانتخابية يكتسي أهمية حرجة. فذلك سيرسي دعائم صون الاستقرار السياسي في أفغانستان ويحقق التعمير في ظل السلام.

ومؤخرا سجلت عملية السلام والتعمير المحلي الأفغانية تقدما ملموسا وهي تمضي قدما نحو هدف التنمية المطردة. لكن الحالة الأمنية تظل مثار قلق شديد. ويحدونا الأمل أن تواصل الحكومة الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، بمساعدة من المجتمع الدولي، تحسين بناء القدرات لديها ليتسنى لها أن تتسلم بصورة مستقلة مسؤوليتها عن حماية الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

ويكمن مفتاح التنمية الدائمة في التنمية الاقتصادية. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف من مساهمته في التعمير الاقتصادي الأفغاني، وأن يقدم المساعدة لأفغانستان في مجالات الزراعة والتعليم والصحة وميادين أخرى؛ وأن يدعم تحسين البنية التحتية؛ وأن يساعد على الدفع بعجلة التنمية الاجتماعية الإيجابية؛ وأن يساعد الشعب الأفغاني بشكل فعلي على تحسين ورفع مستوى المعيشة ليتمكن من التصدي للعوامل التي تسبب زعزعة الاستقرار في جذورها.

ونؤيد استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بالدور القيادي والتنسيقي في المساعدة في تعمير أفغانستان. ونؤيد البعثة في المضي قدما في تعزيز علاقاتها مع حكومة أفغانستان والقوه الدولية للمساعدة الأمنية وجميع الجهات المانحة وفي زيادة تحسين دورها في مجال الرصد والتنسيق.

وبعد أن مرّ الشعب الأفغاني بالعديد من التجارب والمحن، فإنه يتطلع بشغف إلى الشروع في السير على طريق السلام والاستقرار والتنمية – وهي تطلعات تتشاطرها جميع بلدان العالم. وذلك يتطلب استمرار حكومة أفغانستان وشعبها في بذل جهود مضنية، مثلما يتطلب دعما قويا من المجتمع الدولي.

والصين، باعتبارها جارا صديقا لأفغانستان، مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى أفغانستان على قدر استطاعتها والاشتراك بهمة في عملية تعمير أفغانستان، والاستمرار في بذل جهودها الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وبما أنه لم يبق سوى عدة ساعات قبل انتهاء مدة رئاستكم لهذا الشهر، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في تهنئتكم وتهنئة فريقكم على الطريقة المتميزة التي أدرتم وقدتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر. كما أتمنى لكم كل موفور الصحة والسعادة وأنتم على وشك مغادرتنا، ونحن بالتأكيد سنفتقدكم كثيرا.

كما أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المستكملة والواضحة، وخاصة على جهوده الدؤوبة والمثمرة على أرض الواقع. وأشكر السفير الأفغاني ظاهر تنين على البيان الذي أدلى به أمام المجلس.

ومما يبعث على الاطمئنان حقا العلم بالتطورات الإيجابية الكبرى التي حدثت في العديد من المجالات في أفغانستان في الأشهر الثلاثة الأخيرة. ومع أن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات القادمة تستحوذ على اهتمام سياسي واسع على الصعيدين الوطني والدولي، فإن مرحلة تسجيل الناخبين الصعبة جدا مرت دون وقوع حوادث أمنية خطيرة. وقد حُدد موعد الانتخابات وصدرت القائمة النهائية بالمرشحين، وقد تكون المحكمة العليا قد أقرت سلطات رئيس الجمهورية بعد ٢٢ أيار/مايو.

وتستحق الثناء أيضا الجهود المبذولة لتوسيع الجيش الوطني الأفغاني وإصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية وتعزيزها، بالإضافة إلى الأعمال التحضيرية لإنشاء آلية للرصد الاجتماعي بغية ضمان دور الهيئات المنتخبة والمجتمع المدني في الإشراف على أداء الشرطة على المستوى المحلي. أما في مجال الإدارة، فالتقدم واضح في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة الإدارية وبناء القدرات، مما أدى إلى الزيادة المفاجئة الكبيرة في العنصر المدني بهدف توسيع وجود الحكومة في البلد بأكمله وتفادي الازدواجية وزيادة كفاءة هياكل الحكم القائمة.

ونعترف بالتعاون الإقليمي الأوثق والأكثر فعالية الذي حظيت به أفغانستان خلال الشهور الثلاث الماضية، وهو أمر محوري في المساعدة على حل الصراع ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلد. ونحن نقدر المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي لحكومة أفغانستان وشعبها. ونثني بوجه خاص على البعثة لدورها المركزي في تحسين تنسيق العمل والمساعدة الدوليين.

وفي ظل تلك الخلفية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الأمن وانعدامه وارتفاع مستوى العنف في أفغانستان. فتوسيع نطاق القتال والتمرد في مناطق كانت مستقرة في السابق وتصاعد عمليات التخويف والاختطاف والاغتيال واستمرار الاستهداف المتعمد للموظفين العامين والمقاولين المدنيين وعلماء الدين والعاملين في المنظمات الإنسانية، وخاصة الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة، ما زالت مصدرا رئيسيا للقلق. وندرك الالتزام بالحد من وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، ولكننا نأسف لارتفاع نسبة الخسائر بين المدنيين بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها في عام ٢٠٠٨، ونتطلع إلى اتخاذ تدابير ملموسة في وقت مبكر ولخفض هذه النسبة انخفاضا كبيرا.

وبما أنه لم يبق سوى أقل من شهرين على موعد إجراء الانتخابات، نعتقد أن المساعدة الدولية حاسمة للغاية في المحافظة على الزخم الإيجابي. ولذلك نرحب بتجديد الالتزام بعملية بناء السلام في أفغانستان الذي أعربت عنه الجهات المانحة الدولية في مؤتمر لاهاي في آذار/مارس من هذا العام، فضلا عن التوافق في الآراء بشأن وضع استراتيجية أكثر تركيزا للتصدي للتحديات في أفغانستان، تشمل برامج

فعالــة وممولــة تمــويلا مناســبا لبنــاء القــدرات المدنيــة وبنــاء المؤسسات. وينبغي وضع آليات أكثر فعالية لتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة وفعالية المعونة وانسجامها في توزيع الموارد المتاحة واستخدامها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العرض الذي سيقدمه الأمين العام بشأن مؤشرات قياس التقدم في اجتماع المجلس الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت نفسه، نتشاطر مع الأمين العام التأكيد على الملكية الأفغانية، لأنه لا أحد أفضل من الشعب الأفغاني في إعادة بناء السلام والمحافظة عليه، وضمان الاستقرار والنمو والتنمية في بلدهم. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمساعدة الدولية أن تنسجم مع الأولويات والهياكل الأفغانية وينبغي لعملية إضفاء الطابع الأفغاني أن تصبح تدريجيا الحل النهائي لجميع التحديات التي تواجه البلد.

ومن هذا المنطلق، ندعو جميع أصحاب المصلحة الأفغان إلى تغليب تحقيق الاستقرار السياسي في بلدهم على مصالحهم الحزبية والطائفية ونبذ العنف والقضاء على الانقسامات وتعزيز الحوار والتعاون لكي ينجحوا في الأحداث السياسية الرئيسية في المستقبل. وندعوهم إلى التأكد فورا من أن الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة وخالية من العنف وبمشاركة الشعب الأفغاني مشاركة طوعية واسعة النطاق.

ختاما، وبالنظر إلى العديد من أوجه التشابه في الظروف ومستويات التنمية بين فييت نام وأفغانستان، ونظرا لما تتمتع به فييت نام من مزايا نسبية في مجالات التنمية التي قد تحتاج إليها في كثير من الأحيان البلدان المعتمدة على الزراعة مثل أفغانستان، أود أن أكرر تأكيد التزام فييت نام في مؤتمر باريس في العام الماضي بأنها تظل مستعدة للإسهام بخبرتنا وتجربتنا في مجال الانتعاش والتنمية فيما بعد الحرب في عملية تعمير البلد الشقيق أفغانستان.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بما أنكم تؤدون آخر واجباتكم بوصفكم الممثل الدائم لبلدكم لدى الأمم المتحدة، أود أنا أيضا أن أحييكم باسم وفد بلدي، سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء، على الطريقة المتميزة التي ترأستم بها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، وكذلك على نوعية العلاقات الإنسانية التي كنتم قادرين على إقامتها مع كل واحد منا. أتمنى لكم كل النجاح في المستقبل.

أما بعد، فأود أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر صديقنا وزميلنا، السفير ظاهر تنين، الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

ما زالت الزيادة الحادة في الحوادث التي وقعت في أفغانستان تشكل مصدر قلق شديد، خصوصا وأن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات القادمة من المقرر إجراؤها في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومع ذلك، نشعر بالاطمئنان نوعا ما لرؤية تحسن نهائي في تنسيق أنشطة قوات الأمن الوطنية الأفغانية والبعثة من جهة، ومديرية الحكم المحلي المستقلة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية من جهة أخرى. ويجب عليهم اتخاذ ما يلزم من التدابير لتجنيب السكان المدنيين الأضرار الجانبية للعمليات العسكرية.

إن نجاح البعثة في أفغانستان سيعتمد إلى حد كبير على دعم السكان المدنيين للأهداف المنشودة التي وضعها المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، نرى من المناسب وضع استراتيجية إعلامية لتوعية الأفغان بفوائد المساعدات الدولية.

ونهيب أيضا بالمجتمع الدولي مضاعفة جهوده إزاء أفغانستان، وبالتحديد في المجالات ذات الأولوية، ونحث بعثة

الأمم المتحدة على زيادة تعزيز وجودها في البلد، وفق ما يطلبه القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

وفي هذا الصدد، فإن ما يبعث على الاطمئنان ملاحظة تيارات الدعم القوية لأفغانستان التي أظهرها المجتمع الدولي من خلال تنظيم الاجتماعات الأخيرة في موسكو ولاهاي وإسلام آباد وطهران. ونأمل أن ينتفع الشعب الأفغاني إلى حد كبير من هذا الالتزام وهذا التضامن.

ومن الواضح أن أفغانستان تقف عند مفترق طرق وعلينا أن نتصرف معا وبسرعة وبقوة لمواجهة التحديات التي تلوح في الأفق. ويسرنا أنه لم تعد هناك تناقضات حول الانتخابات، وبالتحديد فيما يتعلق بموعد الانتخابات وسلطات الرئيس. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة بدور كبير في التوصل إلى هذا التوافق، ونحن ممتنون لذلك.

ونناشد الطبقة السياسية الأفغانية أن تنبذ العنف وتقبل بقواعد الديمقراطية وأن تؤثر الحوار السياسي، وهي شروط أساسية لنجاح الانتخابات. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات المستقلة، التي احترمت الجدول الزمني لبدء الحملة الانتخابية في ١٦ حزيران/يونيه.

ونرحب بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في القطاعات الأخرى التي تعتبر ذات أولوية، حيث أحرز تقدم، لا سيما في القرارات المتعلقة بالاستراتيجية الزراعية الوطنية الجديدة وإصلاح الشرطة وتنمية القطاع الخاص.

لكن ما زال تنسيق المانحين وفعالية المساعدة على جانب كبير من الأهمية لتحقيق تحسينات ملموسة ودائمة في الظروف المعيشية للشعب الأفغاني. ولهذا السبب، نرحب بالآليات التي تم وضعها لتعزيز التنسيق، وخاصة آلية استعراض الأقران، التي ستساعد في ضمان تخصيص الموارد بصورة متسقة وتلزم المانحين بتنفيذ وعودهم.

وبالمثل، يشكل توقيع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من قبل وزير الاقتصاد والمنسق المقيم للأمم المتحدة في ٢٨ أيار/مايو إطار سياسات جيد للأنشطة التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة في أفغانستان.

ونرحب كذلك بالخطة المفصلة التي قدمتها الحكومة الأفغانية لنشر الخبراء المدنيين بسرعة وفعالية، والتي ينبغي أن يوسع تنفيذها الفعال قدرات الحكومة على المدى الطويل.

وفضلا عن ذلك، فإن التدابير المشجعة لمحاربة الفساد تبشر بالخير فيما يتعلق بالرغبة الحقيقية للحكومة في التصدي للخطر الذي يهدد بإخماد جهود التنمية. وفي الحقيقة، ما فتئ تعاون بعثة الأمم المتحدة ضروريا على جميع المستويات لسد هذه الفجوات.

وخلال الفترة قيد النظر، ما زالت الحالة الإنسانية تعاني من آثار الكوارث الطبيعية، التي يمكن، إن لم نلزم جانب الحذر، أن تسبب مشاكل في الصحة العامة أو تفاقم من الأزمة الغذائية. وحتى إذا أديرت هذه الكوارث بسرعة بفضل التنسيق الجيد بين مختلف الشركاء، المختلفين، ثمة حاجة إلى تدابير داعمة للتقليل من معاناة السكان.

وأخيرا، لا بد أيضا من التشديد على الرصيد الهام للتعاون الإقليمي في أفغانستان في المجالين السياسي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق، أكد عدد من المؤتمرات مجددا التزام بلدان المنطقة بدعم المشاريع الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وفي الختام، نأمل أن تحظى جميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بموافقة ودعم الأفغان وذلك لتعزيز ملكيتهم لمستقبل أفضل في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية المستنيرة. وأشكر أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السيد ظاهر تانين على بيانه.

نظرا للانتخابات القادمة، التي نأمل أن تشكل معلما في تحويل أفغانستان إلى دولة مستقرة وديمقراطية، يحظى اجتماعنا اليوم بمزيد من الأهمية. حقا، إن عقد تلك الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة لا يمثل أولوية عليا بالنسبة لأفغانستان فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي برمته.

لقد ركز أعضاء المجلس بالفعل على أهمية العملية الانتخابية وأعربوا عن عزمهم على المساعدة في جعلها انتخابات ناجحة. وتركيا تنضم إلى هذا الالتزام وتؤكد مجددا دعمها التام للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وفي الحقيقة، تقوم البعثة بدور أساسي تقريبا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان، ونريد أن يستمر ذلك دون توقف في الفترة الحرجة القادمة.

وفي ضوء التقرير الشامل للأمين العام (S/1009/323)، لن أخوض في مزيد من التفاصيل لما يمكن وما ينبغي عمله. واسمحوا لي أن أشدد فحسب على أننا متفقون تماما مع ملاحظات الأمين العام وتوصياته.

وفي هذا السياق، نتطلع بصورة خاصة إلى المعايير المرجعية الجاري صياغتها وسترد في التقرير التالي للأمين العام. ونعتقد أنه سينتج عن هذه الممارسة المزيد من تحسين عمل الأمم المتحدة في أفغانستان وأيضا ستوجه الدول الأعضاء في إسهاماتها.

وتركيا بوصفها مساهما فعليا في جهود السلام والاستقرار في أفغانستان، تعلن دعمها التام للأمانة العامة في صياغة هذه المعايير المرجعية. ونرى أنه ينبغي أن تكون هذه المعايير المرجعية دقيقة ويمكن تحقيقها، وتعكس التحديات والفرص على أرض الواقع. لكنّ الأكثر أهمية، نظرا للحاجة إلى استراتيجية شاملة، تشمل الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنه ينبغي أن تعالج المعايير المرجعية كل هذه الجوانب بطريقة متكاملة ومتوازنة وواقعية. ومن خلال استراتيجية ذات قاعدة عريضة وتطلعية يمكننا تحقيق أهدافنا المشتركة.

ومن المنطلق نفسه، يعتبر التعاون الإقليمي المتواصل والمعزز شرطا آخر لتحقيق أهدافنا في أفغانستان. وفي الفترة الأخيرة، كان هناك عدد من التطورات الواعدة في هذا السياق، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الأفغانية – الباكستانية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع ومساعدة هذه الجهود دفع التعاون الإقليمي قدما.

وتركيا من جانبها، تقود عملية تعاون ثلاثية تضم باكستان وأفغانستان وتركيا. وبالبناء على علاقاتنا الممتازة مع البلدين ومشاركتنا الراسخة في السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة، نأمل أن تشكل تلك المبادرة إسهاما آخر في المساعي المشتركة للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يسرني الإبلاغ بأن مؤتمر القمة الثلاثي الثالث ضمن هذا الإطار قد عقد في نيسان/أبريل في أنقرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة ثانية ما قلناه منذ اليوم الأول – وهو أن الفشل ليس خيارا في أفغانستان. وفي الحقيقة، نظرا للأخطار التي ينطوي عليها الوضع هناك، لا بد وأن ننجح، ونحن على ثقة بأننا سنحقق ذلك.

ولدينا كل سبب لنؤمن بأن الشعب الأفغاني الأبي، وبمساعدة المجتمع الدولي، سيحول التحديات إلى فرص وسيمهد الطريق لمستقبل مشرق ومزدهر. ولا يستحق إخواننا وأخواتنا الأفغان، الذين عانوا الكثير من عقود من الحرب والدمار، أقل من ذلك.

وستواصل تركيا الإسهام في الجهود الجماعية في هذا الاتجاه، وسنبذل كل ما في وسعنا للتأكد من أننا سنحقق أهدافنا المشتركة عاجلا وليس آجلا.

والآن، وعلى المستوى الشخصي، أتقدم بأحر الشكر والامتنان لجميع الملاحظات التي أبداها زملائي، الذين قاموا بتوديعي. ولا بد أن أقول إنهم كانوا جميعا في منتهى الود والكرم في ملاحظاتهم بشأني.

وفي اليوم الأخير من رئاسة تركيا، أود أن أسجل عميق تقديري وتقدير وفدي لزملائنا في المجلس لتعاونهم ودعمهم. لقد كانت تجربة رائعة بالنسبة لي ولبعثتي، ولا بد أن أضيف أنني وزملائي في البعثة قد استمتعنا بكل لحظة من رئاستنا، حيث لم تكن هناك أي لحظة مملة أبدا.

أود كذلك أن أشكر زملاءنا في الأمانة العامة على دعمهم القيم. وتستحق روحهم المهنية العالية وتفانيهم كل الثناء.

نعم، هذه آخر مرة أحضر فيها اجتماعا للمجلس بصفتي الممثل الدائم لتركيا، لأنني سأبدأ حياتي التقاعدية غدا. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن السنوات الأربع والنصف الماضية في الأمم المتحدة، وبصورة خاصة الأشهر الستة الأخيرة في مجلس الأمن، حفلت بتجارب ممتعة ومجزية أكثر من أي وقت مضى طيلة السنوات الـ ٤٤ من حياتي الدبلوماسية المهنية.

أشكر جميع زملائي في الأمم المتحدة وفي الأمانة العامة على لطفهم ومؤازرهم. ولولا ما أبدوه من تعاون وتفهم لما بلغت سعادتي بالتأكيد القدر الذي بلغته.

أخيرا وليس آخرا أود أن أتقدم بالشكر إلى المترجمين الشفويين على جهودهم التي لا تعرف الكلل. إنهم العناصر غير المرئية التي تمكننا من إنجاز عملنا في الأمم المتحدة. ولولاهم لما استطعنا القيام بواجباتنا.

أستأنف مهامي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للأونرابل لورنس كانن، وزير خارجية كندا.

السيد كانن (كندا) (تكلم بالفرنسية): ما فتئت كندا، شأنها شأن عدد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، تقدم تضحيات كبيرة وتحشد موارد ضخمة سعيا إلى جعل أفغانستان بلدا أكثر استقرارا وأمنا. وإن اهتمام مجلس الأمن المتواصل يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق هذا الهدف.

ترحب كندا بأحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2009/323). إنه تقرير مدروس جيدا يعبر عن حقائق الواقع المعقدة التي نواجهها – الأفغان والمجتمع الدولي – في النهوض بالأمن والحكم الصالح والتنمية لجميع الأفغان. ويوضح التقرير أن الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي استثمروا وما زالوا يستثمرون طاقة وموارد ضخمة في المساعدة في تنظيم انتخابات ديمقراطية حقا.

الانتخابات في أفغانستان تمثل معلما هاما على طريق التحول الديمقراطي للبلد الجاري على قدم وساق. وما فتئ أبناء الشعب الأفغاني في كل أرجاء البلد يحتشدون بالملايين لتنظيم هذه الانتخابات ولتأمين هذه الانتخابات ولخوض الحملات الانتخابية في هذه الانتخابات وللتصويت في هذه الانتخابات. وهذه الانتخابات ستساعد على الوفاء بتطلعات أبناء الشعب الأفغاني في ممارسة تأثير أقوى على القرارات التي تؤثر في حياة كل منهم.

وكندا فخورة بالاضطلاع بدور داعم، إلى جانب شركائنا الدوليين، في هذه العملية التاريخية. وقد تعهدنا بتقديم ٣٥ مليون دولار في غضون ثلاث سنوات دعما لانتخابات ٢٠٠٩–٢٠١٠ في أفغانستان، منها ٢٥ مليون دولار كمساهمة في البرنامج المتعدد المانحين المكرس لتحسين القدرة القانونية والانتخابية المستقبلية. كما نولي اهتماما

خاصا لتعظيم مشاركة النساء في العملية الانتخابية كناخبات ومشرحات ومراقبات.

ويعمل مسؤولون كنديون في كابل وقندهار على مدار الساعة دعما لهذه الجهود. كما أوفدنا خبيرا فنيا لدعم عمل المفوضية المستقلة للانتخابات. وإضافة إلى ذلك نرجو أن نتمكن من إيفاد مراقبي انتخابات كجزء من جهود مراقبة الانتخابات المتعددة الأطراف.

ونواصل دعوة الحكومة الأفغانية إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية لتأمين مصداقية العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد نرحب بالجهود المبذولة لتأمين بيئة تنافسية متساوية لجميع المرشحين.

وتعمل كندا أيضا مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لكفالة أن تجري هذه الانتخابات في بيئة تتسم بأقصى قدر من الأمان. وفي قندهار، على سبيل المثال، يقوم أفراد القوات المسلحة الكندية والشرطة المدنية بمراقبة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية لتوفير الأمن في جميع مراحل العملية الانتخابية، كما أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية عرضت استعدادها لكفالة خط أمني ثالث.

كندا ملتزمة بتقوية قدرة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية على كفالة الأمن في جميع مراحل العملية الانتخابية والنهوض بسيادة القانون في المستقبل. وكان الأمين العام قد أشار في تقريره الأخير إلى أن الحالة الأمنية تظل حافلة بالتحديات، خاصة في الجنوب وفي قندهار، وهذا هو السبب في أن كندا اعتبرت إحدى أولوياتها الأساسية في أفغانستان تدريب وتطوير وتوجيه القوات الأمنية الأفغانية. وما فتئنا نحقق التقدم، وهو ما يؤكده تقريرنا الفصلي الأخير إلى البرلمان الكندي. ويجري تدريب أعداد متزايدة من الشرطة والجنود، وتتمتع بعض الوحدات الآن بالقدرة على التخطيط للعمليات وتنفيذها واستدامتها في قندهار.

ونتفق جميعا على أن الشرطة الوطنية الأفغانية تمثل خط الدفاع الأول في حماية الناخبين الأفغان وحماية العملية الانتخابية الأفغانية. وهي تشكل الوجه الأكثر شهرة للحكومة الأفغانية في قطاعات البلد.

وفي هذا السياق ترحب كندا بقرار الحكومة الأفغانية الأخير بزيادة قدرة الشرطة الوطنية الأفغانية بتعيين ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ شرطي جديد في أشد مناطق البلد افتقارا إلى الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أثناء زيارتي الأخيرة لأفغانستان تشرفت بإعلان مساهمة جديدة من كندا بمبلغ ٢١ مليون دولار دعما لسيادة القانون في أفغانستان، خصص منها ٢٠ مليون دولار لدعم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام بالمساعدة في دفع رواتب الشرطة والعاملين في المؤسسات الإصلاحية.

وعلاوة على ذلك أعلنت كندا مؤخرا عن تقديم مساهمة إضافية بمبلغ ١٢ مليون دولار للصندوق الاستئماني للقانون والنظام للمساعدة في دفع رواتب الشرطة المعينين حديثا. وسيواصل المدنيون الكنديون والشرطة العسكرية المدنية تقديم المساعدة في تدريب وتوجيه الشرطة الوطنية الأفغانية في قندهار.

الطريق إلى تقوية سيادة القانون في أفغانستان سيكون طويلا وشاقا، وإن البدائل المختارة والقرارات التي اتخذت في هذا العام تشكل خطوات مهمة في هذه الرحلة. وكندا تواصل العمل عن كثب مع شركائنا الأفغان والدوليين لتنسيق جهودنا وبناء قدرة الشرطة الوطنية الأفغانية على توفير الأمن لسكان أفغانستان.

الأمن الذي يسعى إليه الأفغان مماثل للسلامة التي نتوقعها جميعا لأنفسنا – أن يتمكن المرء ببساطة من التنقل بحرية، وأن يتمكن الأطفال، بما في ذلك الفتيات، من

الـذهاب إلى المـدارس، وأن يـتمكن المزارعـون مـن جلـب منتجـاقم إلى الـسوق، وأن يـتمكن أفـراد الأسـر مـن زيـارة أقربـائهم في القـرى المجـاورة. ويـشمل هـذا الأمـن أيـضا أن يتمكن المرء من أن يساند مرشحا في موقفه ومن أن يمارس حقه في الاقتراع في أحد القطاعات النائية. وكندا ستواصل دعم التطلعات الأفغانية المشروعة في هذا الصدد.

الانتخابـات الأفغانيـة مهمـة أفغانيـة – انتخابـات يصوت فيها الشعب الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني. وإننا نحث أصدقاءنا الأفغان على انتخاب الزعماء الذين يمثلون قـيمهم ورؤيتـهم خـير تمثيـل. ونحـث الزعمـاء الأفغـان علـى الانخـراط في نقـاش نزيـه وشـفاف. وبالمقابـل، نتعهـد نحـن، كندا، بتقديم دعمنا المتواصل وبالحياد.

وما زلنا نتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بترسيخ نزاهة وعدم تحيز المجتمع الدولي في هذه الانتخابات. وأود أن أحيي الممثل الخاص للأمين العام، كاي إيدي، الذي يعمل بلا كلل في هـذا الـصدد. وتحـت قيادتـه، بـدأت بعثـة الأمـم المتحـدة التعامـل مـع المـوارد البـشرية الحيويـة، والتحـديات في مجـال الميزانية وتحديات أخرى. ومن الواضح أن البعثة أقوى هـذا العام منها في العام الماضي. ونحن نـشيد بهـذه الجهـود. لكـن، هناك الكثير الذي يمكننا جميعا عمله.

ومثل كاي إيدي، عدت مؤخرا من اجتماعات بناءة جدا في تريست، نظمتها إيطاليا تحت رعاية مجموعة الثماني. وشـاركت حـوالي ٥٠ دولـة ومنظمـة دوليـة بنـشاط، منـها جيران أفغانستان، والأمـم المتحـدة، ليتـضح مـرة أخـرى عمـق التـصميم الـدولي بـشأن هـذه المـسألة. وتكلمنـا تحديـدا في تريست عن كيفية دعم الجهود باتجاه إدارة أفضل للحدود.

وكنـدا لـديها خـبرة كـبيرة في تلـك المـسألة. فـنحن نـشترك في واحـدة مـن أطـول الحـدود في العـالم مـع الولايـات المتحدة، بطول حوالي ٩ ٠٠٠ كيلـومتر. وبينمـا تعتمـد إدارة الحـدود دائمـا علـى الـسياق الإقليمـي، فـإن اهتمامـات مماثلـة بـأمن وازدهـار أفغانـستان وباكـستان والمنطقـة الأوسـع تؤكـد على اهتمامنـا الجمـاعي. نحتـاج إلى مواصـلة تلبيـة احتياجـات أفغانــستان وباكــستان. وعــلاوة علــى ذلــك، نحتــاج إلى الاستعداد للوفـاء بالتزاماتنـا بـشكل مجـد، وبـصورة يكـون لهـا صدى على المستوى المحلي. والحق، أن كندا تعمل على ذلـك تماما بانخراطها.

نحـن نواصـل الـتعلم، والتكيـف وتحـسين إيـصال مساعدتنا لأفغانستان. وذلك يـشمل وضـع أولويـات واضـحة ومحددة زمنيا، ومقاييس، وأهـداف ومؤشـرات لتوجيـه العمـل على المستوى الوطني وفي قندهار. ويشمل أيضا وجودا مـدنيا قويا في قندهار وتركيزا على الوضـع الإنـساني الـذي يواجهـه الشعب الأفغاني.

وفيما ننشر تلك الموارد الجديدة، نـرى أن دور الأمـم المتحـدة في قنـدهار وفي جميـع أنحـاء البلـد ضـروري. والأمـم المتحـدة تحتـاج للاضـطلاع في الأقـاليم بـنفس دور التنـسيق والقيادة الذي تضطلع به في كابل. وعـلاوة علـى ذلـك، فـإن وجودها الإقليمي، الذي يوسع نطاق وصولنا ويجتـذب عـددا متناميا من الشركاء، مهم لتحقيق نجاحنا المشترك.

وبالمثــل، نتطلــع إلى نتــائج جهــود البعثــة لوضــع المقـاييس، ونـشجع الجهـود الجاريـة لمواصـلة خفـض معـدل الشواغر في البعثة، ونرحب ترحيبا حـارا بخطـط إقامـة وجـود لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب أفغانستان. واتخاذ تلـك الخطـوات معـا، سـيعزز دون شـك قـدرة الأمـم المتحـدة على مساعدة الأفغان في تحقيق طموحاتهم لبلدهم.

وكمـــا ذكـــرت في وقـــت ســـابق، فـــإن مـــستقبل أفغانـستان في نهايـة الأمـر في يـد الأفغـان، حيـث ينبغـي أن يكـون. ولا تـزال كنـدا ملتزمـة بـدعم الـشعب الأفغـاني إذ يواصل المضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية، الذي سيكون آخر متكلم في هذه الجلسة الصباحية.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لمنحي فرصة المشاركة في مناقشة اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعمله الحالي الرائع في قيادة بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

تقرير الأمين العام (S/2009/323) يسلط الضوء على حدوث تطورات إيجابية ذات أهمية كبيرة في أفغانستان مؤخرا. وقد أسهم عمل بعثة الأمم المتحدة في ذلك التقدم. وفي نفس الوقت، لا تزال هناك تحديات جسام. والاتحاد الأوروبي يشجع الحكومة الأفغانية بقوة على مواصلة الجهود الإيجابية لضمان حدوث تحسن كبير في الحالة مع المساعدة التي يوفرها الوجود المتعدد الجنسيات على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا التزامه الثابت بمساعدة السلطات الأفغانية في الحفاظ على الزخم الإيجابي الأخير خلال الفترة المعقدة المقبلة. وذلك أمر ذو أهمية حاسمة في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة التي ستكون لها آثار كبيرة على تطور الحالة في أفغانستان.

وستكون الانتخابات المقبلة التي ستجرى في ٢٠ آب/أغسطس، انطلاقة كبيرة على طريق مواصلة التنمية السياسية في أفغانستان. ومن المهم أن تساعد الانتخابات على ضمان الشرعية السياسية للحكومة المقبلة وأن تزودها بولاية قوية. والاتحاد الأوروبي يولي أكبر الاهتمام لإجراء انتخابات رئاسية شرعية وشاملة وفي أجواء آمنة تتماشى مع المعايير الدولية، بما يؤدي إلى تعزيز دعم الشعب الأفغاني لمؤسساته. ولبلوغ تلك الغاية، من المهم بصفة خاصة أن تمارس الحكومة الأفغانية سلطتها بحيدة وأمانة لكفالة تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين.

وينبغي أن تدار العملية الانتخابية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية. وتحديث قائمة تسجيل الناخبين واستكمال عملية تسمية المرشحين ونشر القائمة النهائية للمرشحين تطورات أولية مهمة في ما يتصل بالانتخابات المقبلة، وذلك على الرغم من المشاكل التي انطوت عليها. ومع ذلك، من المهم للغاية إيجاد آليات سليمة لتفادي حدوث مخالفات على نطاق كبير عند إجراء الانتخابات. وقرر الاتحاد الأوروبي نشر بعثة مراقبة انتخابية لمراقبة الانتخابات. ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة سيكون لها دور حاسم بهذا الخصوص.

وينبغي أن يركز الوجود الدولي المعزز في أفغانستان في ما يتصل بالانتخابات على كفالة استتباب الحالة الأمنية وهو ما سيترتب عليه جعل التنمية ممكنة. والحفاظ على الأمن أثناء فترة الانتخابات مسؤولية مشتركة بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والمجتمع الدولي. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع تقرير الأمين العام في أن زيادة مستويات العمليات المتصلة بالأمن ينبغي أن تشمل بذل كل جهد ممكن لتفادي خطر وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين وأنه ينبغي لنا مواصلة البحث عن سبل لتشجيع ”إضفاء الصبغة الأفغانية“ على العمليات ذات الصلة.

والاتحاد الأوروبي يدعم بصورة نشطة تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون في أفغانستان، وكذلك محاربة الفساد وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وما زال بناء قدرة الأفغان وملكيتهم في القطاعين الشرطي والمدني في صلب مشاركة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وفي هذا السياق، يحث الاتحاد حكومة أفغانستان على إعطاء أولوية قصوى لإحراز تقدم كبير في تلك المجالات، وبخاصة على المستوى دون الوطني.

وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان برهان واضح على هذه المشاركة النشطة والمستمرة. وتهدف البعثة إلى الإسهام في وضع ترتيبات مستدامة وفعالة في القطاعين المدني والشرطي في إطار الملكية الأفغانية. وتشمل ولايتها مراقبة قوات الشرطة الوطنية وتوجيهها وتدريبها وتقديم المشورة لها.

وكمبادرة تكميلية لبناء قدرات الشرطة، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية احتمال نشر قوة الدرك الأوروبية في أفغانستان. وإقرارا من الاتحاد الأوروبي باتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر لاهاي بشأن أفغانستان، باعتبارها الإطار الملائم للتطور السياسي في البلد وتحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يعتزم مواصلة تحسين وتعزيز التزامه بتعمير أفغانستان وتنميتها باتباع نهج مشترك وعلى نحو ثنائي من جانب فرادى الدول الأعضاء.

ومما لاشك فيه، أن الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان مسائل ترتبط على نحو وثيق بالحالة العامة في المنطقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة وضع نهج منسق على الصعيد الإقليمي، وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها، لا سيما باكستان. ويقر الاتحاد الأوروبي على وجه خاص بالدور الرئيسي لباكستان في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وبالتالي، يرحب بما أُحرِز من تقدم إضافي في الحوار الثنائي بين أفغانستان وباكستان، مثلما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام. وكما سُلط الضوء على ذلك في البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الأول بين الاتحاد الأوروبي وباكستان الذي عقد في بروكسل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومثّل باكستان فيه الرئيس آصف علي زرداري، فإن الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع باكستان، يلتزم بتعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

ويقدر الاتحاد الأوروبي تزايد اهتمام بلدان مجموعة الثمانية بأفغانستان وبالتعاون الإقليمي، مثلما دَلّ على ذلك أيضا اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية بشأن أفغانستان والمنطقة، الذي عُقِد في تريست، إيطاليا، في يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دورها الهام كمنسق للجهود الدولية، بينما يقر بمسؤولية الدول الأعضاء عن مساعدة البعثة في الاضطلاع بمهمتها. وتشكل مكاتب المحافظات الجديدة إسهاما يستحق الثناء، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتسنى الاستمرار في هذا التوسع. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتزام الأمين العام أن يقترح، في تقريره الذي سيصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مجموعة من المعايير المكتملة الملامح تروم الإسهام في قياس التقدم المحرز في تنفيذ ولايات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأولوياتها.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا إقراره التام بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية في البلد تقع على كاهل الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني

نفسه. وأود أن أؤكد لكم أن الاتحاد الأوروبي سيواصل الاضطلاع بدور فعال في مساعدة أفغانستان وهي تشق طريقها صوب استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار والرفاه، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذا الصباح. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. وسيدلي بالبيان الأول، حينئذ، الممثل الدائم لهولندا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.